مصر

بين اعلان الحماية وفرض الحماية

على ضوء الوثائق البريطانية

دكتورة : فاطمة علم الدين عبد الواحد

بين اعلان الحرب وفرض الحماية

مقدمة

بعد تفجر الحرب العالمية الاولى بين دول التحالف ودول الوفاق لم يكن سلوك الدولة العثمانية صاحبة السيادة القانونية على مصر واضحا في البداية ، الا أنها بدأت تهيئ جيوشها اعتبارا من ٢ أغسطس ١٩١٤ بحجة الاحتياط للطوارئ ، وكانت الحكومة البريطانية تجهل ارتباط تركيا وألمانيا بمعاهدة سرية وقعت في ٢ أغسطس ١٩١٤ ، عرف فيما بعد أنها تضمنت قيام ألمانيا بتقديم المساعدات الحربية اللازمة لتركيا في حالة نشوب الحرب وأن تتولى الدفاع عنها اذا هددت الحرب أراضيها ، وتبعا لذلك أرسلت لها ألمانيا بعثة عسكرية بقيادة " ليمان فون ساندرز " [١] ، في الوقت الذي كان فيه أنور باشا وزير الحربية العثمانية يحلم تصميم بلاده على البقاء على الحياد ، وعندما دخلت بريطانيا الحرب في ٤ أغسطس ١٩١٤ أصدرت تركيا قرارا بغلق مضيق الدردنيل والبوسفور في وجه سفن الفريقين المتحاربين كأحد الادلة على ذلك الحياد .

ولم تكن الحكومة البريطانية من الناحية الواقعية تجهل ميل المسئولين الاتراك نحو ألمانيا ، وأن حياد تركيا — بالرغم من أطماعها في استمراره — انما هو حياد ظاهري زائف ، الا أن أهمية قناة السويس الحيوية بالنسبة لمواصلاتها الامبراطورية دفعتها الى اعتبار الدفاع عن الاراضي المصرية في نفس مستوى الدفاع عن الجزائر البريطانية ، وركزت جل اهتماماتها في محاولة الحفاظ على السيطرة السياسية والعسكرية على مصر بأي شكل من الاشكال .

ولما كان الاستقرار الداخلي في مصر ابان تلك الحرب من أهم العوامل التي تعتمد عليها لضمان النصر ، لذا كانت تخشى دائما دخول تركيا الحرب الى جانب الالمان لما تعتقده من مدى العلاقة التي يكنها الشعب المصري المسلم

للسلطان العثماني بصفته خليفة المسلمين ، ولذا أخذت تعلن المرة تلو الاخرى في اسطنبول والقاهرة ولندن انها لا تنوى تغيير الحالة القائمة في مصـــر آنذاك اذا وقفت تركيـــا على الحياد . وعندما قررت اعلان الحرب على تركيـــا كان ابلاغ الشعب المصرى ذلك القرار من أكبر المشاكل التى واجهتها والتى دفعتها الى ذلك العدد الهائل في اتخاذ قراراتها المتعلقة بالوضع السياسى في مصـــر ، ووضع تلك القرارات موضع التنفيـــذ .

لقد كانت السلطات البريطانيـــة في القاهـــرة عند قيام الحرب العالميـــة الاولى تدرك تماما خلفيات الموقف في مصـــر ، وكان رأيها دائما في الاعتبار بل هو الحاسم في غالبية قرارات وتعليمات وتصريحات وزارة الخارجيـــة البريطانيـــة في ذلك الوقت .

لقد كانت تلك السلطات تدرك تماما أن غالبية الشعب المصرى بحكم تاريخـــه الاسلامى الطويل ما زال متأثرا بأيديولوجيـــة " الجامعة الاسلامية " التى تدعو الى الاستقلال في اطار التبعيـــة للدولة العثمانيـــة ، وأنـــه ما زال متعلقا بدولة الخلافـــــة ، وقد تأكد لها هـــذا في حادثة طابـــا عـــام ١٩٠٦ ، كما تأكد لها أيضا خلال الحرب الايطالية العثمانيـــة التى بدأت في ٢٣ سبتمبر ١٩١١ والتى ظهر خلالها مدى تعاطف غالبية المصريين مع الدولة العثمانيـــة ، ورغبته في مساندتها [٢] ، ولذا كان هـــذا التعلق دائما في حسابهم عند اتخاذ أى قرار خشية اثارة المظهر الدينى في الرأى العام المصرى .

٥

وكان كتشنر يرى أنـــه بالرغم من مهل المصريين الدينى تابعية الدولة العثمانيـــة ، الا أنـــه لا يوجد مبرر للخوف من تأثير ذلك العامل الدينى على خطط بريطانيا في مصـــر ، بدليل أنـــه استطاع أن يكبت الرأى العام المصرى خلال الحرب العثمانية الايطالية عـــام ١٩١١ ، كما كبت مصر هادئة خلال حروب البلقان عـــام ١٩١٢ ، وأنـــه بنـــاء واثقا ان رجال الحزب الوطنى الذين كان يخشـــهم استغلال المظهر الدينى نطاق الحرب القيام بالفوضى قـــد فقدوا تأثيرهم [٣] الا أن الخوف من احتمال هياج الرأى العام المصرى ، وخاصة التيار الاسلامى منـــه في حالة الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانيـــة ، والذى كان حسين رشدى باشـــا رئيس النظار ورئيس النظار هو رأس الوزارة والامير حسين كامل المرشـــح لتولى منصب الخديوية عند عزل الخديو عباس الذى قـــد بالغوا في قدره وضخموا في أثره ، هو الذى دفع تلك السلطات البريطانية في القاهرة وبالتـــالى

---

٢ ـــ انظر د . جمال زكريا قاسم : موقف مصر من الحرب الطرابلسية ـــ المجلة التاريخية ١٩٦٧ ص ٢٠٧ ـ ٢٤٢ .

٣ ـــ F.O. 407/180 - No. 19 Viscount Kitchner to Sir Edward Grey March 9,1913

وزارة الخارجية البريطانية الى التردد والتأني وراسة قراراتهم بدقة بالغة حتى أن بعض القرارات الهامة كانت تواجل لتجرد الرغبة في تغيير كلمة أو عبارة أو شطب فقرة واعادة صياغتها بشكل أخر يكون مقبولا لدى الرأي العام المصري ، لا فرق في ذلك بين الاعلانات والبلاغات العسكرية التي يصدرها القائد العام للقوات البريطانية في القاهرة بعث الاتصال بالورد كتشنر وزير الحربية البريطانية ومثيلاتها التي يصدرها السير مستهام القائم بأعمال المعتمد البريطاني في القاهرة بعد الاتصال بالسير ادوارد جراي وزير الخارجية البريطانية أو تلك التي تصدر بعد التنسيق بينهما .

ولا شك في أن قياس الرأي العام المصري لمعرفة حقيقة الاتجاهات والتيارات المؤثرة أو التي يمكن أن تؤثر عليه كانت من أهم المشاكل التي واجهت السلطات البريطانية منذ بداية الحرب وحتى اعلان الحماية على مصر .

قياس بريطانيا للرأي العام المصري والتيارات المؤثرة عليه

عندما نشبت الحرب العالمية الاولى كان أخشى ما تخشاه السلطات البريطانية في القاهرة وبالتالي وزارة الخارجية البريطانية في لندن ، هياج الرأي العام المصري وخاصة التيار الاسلامي منه اذا دخلتها تركيا الى جانب المانيا والنمسا والمجر ، وكانت تصرفاتها وسلوكياتها حتى اعلان الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، مبنية على الخوف من ذلك الهياج ، وكان العامل الأساسي الاول الذي دفعهم الى ذلك التردد والتذبذب في اصدار القرارات والاعلانات ، بين الاصدار الفوري والتأجيل وبين الاعلان الهاجي والالغاء ، وبين الاصدار العاجل والندم على الاصدار ومحاولة الالغاء .

والذي يدرس التقارير التي كانت السلطات البريطانية تبعث بها الى لندن يلاحظ ذلك التناقض الغريب الواضح في تقييمهم لحقيقة الشعور المصري ، فهو تارة معاد لبريطانيا موال لالمانيا وتارة معاد لالمانيا موال لبريطانيا ، وهو تارة كتلة واحدة في عدائه وولائه وتارة أخرى تقسم الى فئات بعضها معادي وبعضها الاخر موالي وهو تارة هادئ ينظر الى الحرب نظرة لا مبالاة وتارة أخرى في حالة ثورة كامنة من السهل اثارته واهاجته بحكم الولاء التقليدي للسلطان العثماني باعتباره خليفة المسلمين والعداء التقليدي لبريطانيا بحكم احتلالها للبلاد ، كما أنه من السهل تحويل اتجاهه المعادي الى الحكس اذا يسرت له الظروف المادية للمعيشة وأرضيت مثقفيه بزعدم بالحكم الذاتي والغاء الامتيازات الاجنبية .

ولعل ذلك التناقض هو الذي دفع بريطانيا الى توجيه جزء كبير من اهتماماتها الى قياس الرأي العام المصري والعمل على المحافظة على هدوئه واحباط أية محاولة لاثارته ، خلال فترة الحرب على الاقل ، وذلك لتضمن عدم حدوث معوقات قد تؤثر على نتيجة تلك الحرب التي كانت تأمل أن تنتهي لصالحها . وتوضح الفقرات التالية بعضاً من تفاصيل هذا القياس مع واقع الوثائق البريطانية خلال الفترة موضوع البحث .

حالة الرأى العام السودانى عند قيام الحرب

فى أوائل أغسطس ١٩١٤ كان " مان نيتهام " القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى القاهرة يرى أن الموقف الداخلى فى مصر هادىء تماما وأن الحالة العالمية سلمية والأسعار متجهة الى الانخفاض وأن الرأى العام المصرى قابل اعلان الحرب بين بريطانيا والنمسا بلا مبالاة (٤) . وكان يرى أيضا أنه فى صف بريطانيا . وأنه اذا أعلنت الحكومة البريطانية تلوى اعلان الحماية على مصر فان أغلب المصريين يرحبون بأن التقدم نحو الحكم الذاتى لن يتأخر كثيرا وأن الحماية هى التى ستعجل بتنفيذه . فان غالبية المثقفين المصريين سيستقبلوا هذا الاعلان بالاستحسان والتأييد . وذكر أنه يجب اختيار العبارات التى تذكر فى الاعلان بدقة بالغة حتى لا يتسبب ذلك الاعلان فى الاضرار بالمصالح البريطانية فى مصر كما وضح أنه بالرغم من أنه سيمنح المصريين الرعوية البريطانية الا أنه يجب ألا يخلط بين " الشخصية المصرية " . كما كان يرى أن أهم ما يشغل السكان الزراعيين فى مصر هى مشكلة بيع محصول القطن . وأنهم جميعا مأمولون بأن انجلترا هى فقط التى فى موقف يمكنها من انقاذ البلاد من الكارثة التى تحيق بها وذلك بتدبير سوق لاقطانهم (٥)

وفى تقرير رفعه السير " رونالد ستروس " السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى ، نجده يقسم الشعب المصرى الى فئات بعضها معاد وبعضها موال لبريطانيا . فمثلا جاء فيه " انه فى بداية الحرب ظهر بوضوح فى بعض الدوائر شعور معاد لبريطانيا وأن هذا الشعور كان متوقعا من جانب المتطرفين من رجال الحزب الوطنى وشبيبة المدارس والعائلات المساوية اليهودية الناطقة فى الاسكندرية الذين يدارون الى التحالف الانجلوفى الروسى بحنين البغض والكراهية ، الامر الذى أصبحت معه صحبة الالمان خالية من حيث الكم والنوع .

وذكر أن نشاط الاتراك والجراكسة المحليين والطلبة والمتطرفين من رجال الصحافة يتمخض فى اطلاق الاشاعات أن مصلحة مصر انما هى فى انتصار المانيا فلقد الدول التى تضطهد الاسلام والمسلمين بدليل أنها لا تعتدى حتى شبر واحد من أراضيهم ، وأنى زار قيصر ألمانيا سوريا وكان كريما بمنح تركيا فرقاطتين حربيتين دون مقابل .

أما نشاط الالمان والنمساويين الناطقين فى مصر فيتلخص فى ما أطلقوه من اشاعات مدعمة بها المصريون من أنه فى حالة كسب الحلفاء فى الحرب سيحتل روسيا اسطنبول ، وأن البلاغات الحربية التى تذيعها انجلترا وفرنسا انما هى مجموعة من الخزعبلات الكاذبة ، وأن نصف البحرية الانجليزية قد أغرقت وأن الالمان قد احتلوا باريس ، وغير ذلك من الاشاعات التى لن تنتهى الا بطردهم من مصر .

وأكد ستروس أن الفئات الدنيا من المجتمع هم وأفراد الطبقة العليا عدا بعض العائلات الخديوية — تميل الى بريطانيا . أما طبقة الأغنياء والعالمون بواطن الأمور فكانوا يقول : " مهما بولغ فى الاساطير التى يروجها الالمان عن وحشية

F.O. 407/183 No. 87 – Cheetham to Grey – Aug. 14, 1914 — ٤

الاستعمار البريطاني ، كان دخول الالمان مصر يعني احلال المجهول محل شيطان معروف" وأوضح أنه لا يوجد بين المائتين من المسلمين الذين" ، فهؤلاء بالرغم من أنهم ليسوا ضد الانراك الا أنهم يرتجون ايديهم الى السماء متضرعين لهم الشر على أن يكون بعيدا عنهم "

وأخيرا ذكر أنه قد وصلته تلميحات من الدوائر المصرية المسئولة أنه من المرغوب فيه خلق جو من الكراهة المصرية والشعور الوطني بين المصريين في أي قرار يتخذ سواء بالنظم أو بالحماية ، وأن تحويل السيادة الدينية من السلطان الى ملك بريطانيا سيؤدي الى التخلي عن الولاء للمشاورين يؤمل الى حد الخلافي تأثير جاذبية الجامعة الاسلامية اذا اتخذ هذا القرار بتأييد بريطاني يعلم مصر الحكم الذاتي ويصدر قرار بالغاء الامتيازات الاجنبية ، وعموما يمكن القول بالرغم من هذا أن هناك تحسن واضح في الاتجاه العام نحو الولاء لبريطانيا (٦)

أما المستر جراهام مستشار الداخلية فقد كتب تقريرا كاملا مفصلا عن حالة الأمن في مصر والتيارات الرئيسية الموائرة عليه علق عليه مشتهام بقوله ان الموقف العام في مصر مرضي ، وعزا مدوء الشعب المصري الى :

١ ـ نشاط الخديو عباس الثاني الذي مكن انتظار المصريين من التعاون مع السفارات البريطانية وأسهم بجهد مشترك في تحقيق الهدوء والسكينة داخل البلاد .

٢ ـ حضور قوات كبيرة من الجند أدت الى ثقة الشعب في قوة بريطانيا العسكرية .

٣ ـ ايمان الشعب بأن انجلترا هي التي يمكنها بمواردها شراء محصول القطن وايجاد سوق له وانقاذ البلاد من التعرض للافلاس . (٧)

وان تقرير جراهام يدل على أنه كان متفائلا عن حالة الموقف العام في مصر باعتباره مرضيا مرضيا ، وذكر أنه من الطبيعي أن بسبب العصر العالي ضيق وارباك وظهور حالات بطالة وعوز وبؤس ، الا أن الاهالي المصريين يواجهون مشاكلهم ومعاناتهم بنفسية مصرية وبدون أن يحس الدول الاخرى تعويض ظروفهم .

ثم ذكر أنه يوجد مكسب ما يشاع بين البريطانيين والمصريين بأن الشعور الاسائد في مصر بتجاه واضح الانراك والالمان معادي لانجلترا ، وانه لمعرفة الحقيقة على وجهها الصحيح يجب رسم حد فاصل بين المدن الرئيسية مثل القاهرة والاسكندرية وبورسعيد ، وبين الاقاليم الزراعية التي تشكل الجزء الاكثر أهمية في البلاد

الحالة في الاقاليم الزراعيـــــة

والواقع أن جراهام كان متفائلا أكثر من اللازم فيما يتعلق بالاقاليم الزراعية الى أن ظهرت الحقائق فيما بعد ، ففي تقريره هذا ذكر أنه قام بجولة في مديريات الدلتا الست لتقاس الشعور المحلي حيث قابل أعضاء مجالس المديريات والمجالس المحلية وبعض أعيان كل مديرية لمناقشة الموقف معهم ، وأنه كان في كل لقاء يقف أحد كبار الاعيان في كل مديرية ليعلن أن جميع الحاضرين يستنكرون محاولات اظهارهم بمظهر من معادي بريطانيا وانهم يدعون من ليومهم وابراهم بانصرة القوات البريطانية .

---

٦ F.O. 407/183 _ Private - Cheetham to Sir E.Crew - Sept.1,1914 _ Enclosure - Note respecting the state of public opinion in Egypt

يذكر أنه هناك موضوع ذو مغزى خاص ، وهو أنه كان على رأس الاعيان فى دنشواى " عبد اللطيف المؤقاش " الزعيم المتطرف من رجال الحزب الوطنى والذى كان يتقاضى معاشه للتعامل مع المسئولين البريطانيين فى مصر ، الا أنه فى هذه المرة ألقى خطابا وديا للغاية دار حول أنه بينما أن المصريين يرغبون فى الحرية والتخلص من التدخل الاجنبى ، الا أنهم اذا اختيروا بين بريطانيا العظمى والمانيا وتركيا لن يترددوا لحظة واحدة فى اختيار الحكم البريطانى ، وخرج جراهام من ذلك بأنه لا يوجد شك فى أن ما ذكره المؤقاش انما يمثل فى الحقيقة الشعور العام فى العناطق الزراعية فى الدلتا وأنه بالرغم من عدم زيارته لمديريات الوجه القبلى الا أن عددا كبيرا من أعضائها قاموا بزيارته ليعبروا له عن نفس الشعور .

وقد برر جراهام هذا الشعور ذاكرا أنه يجب ألا ينسب الى وجود عاطفة وجدانية نحو بريطانيا ، ولكنه يرجع الى ايمان جميع أفراد الاقاليم الزراعية بأن بريطانيا هى أعظم الزبائن فى تصريف محصول القطن وأن تجلب الكارثة التى ستصيبهم اذا ما قطع علاقتها بريطانيا ، وخرج من هذا الى أنه اذا ساعدتهم بريطانيا حتى بيع ولو جزء صغير من محصولهم فانه واثق تماما من وقوف الشعب المصرى الى جانب بريطانيا فى حالة الهجوم التركى على مصر .

أما الطبقات الدنيا من الفلاحين فرأى جراهام أن أنه لا يوجد لديهم أى شعور أو اهتمام بالحرب ، وان كان هناك خوف واشق قد عم جميع أنحاء البلاد نتيجة اشاعات روجت بأن السلطات البريطانية ستتولى الاستيلاء على دجاجهم وأغنامهم لارسالها الى فرنسا لتوفير الطعام اللازم لقوة الحملة البريطانية هناك ، وأن هذه الاشاعة قد أدت الى قيام الفلاحين بذبح أعدادا كبيرة من تلك الاغنام والدجاج بلا مبرر ، وبالرغم من ذلك كان من أثر الموقف العام فى الاقاليم الزراعية مرض وفى صف بريطانيا (٨)

ولكن جراهام كان فى الحقيقة واهما ، ففى ٢٥ أكتوبر ١٩١٤ بدأ يبلغ الحكومة البريطانية ان حالة الشعور العنارة التى سادت جميع أقاليم مصر الزراعة نحو بريطانيا قد تحولت تجاه عدائى وعزا ذلك التحول الى :

١ ـ عدم امكان فئات المزارعين تعريف تعليم بأى شعر معقول وشعورهم بأن الحكومة المصرية تعتبرهم بمثابة الحقول التى تحلب من الضرائب دون أن تفعل شيئا لمساعدتهم .

٢ ـ انهيار المهيجين الالمان والأتراك ورجال الحزب الوطنى وأنصار الخديو عباس الثانى القيمة للاشارة بأن الضيق الذى يعانون منه سببه بريطانيا التى لم تسمح لالمانيا والنمسا بشراء محصول القطن المصرى بأكمله بالرغم من الاسعار العالية المعروضة للشراء والتى قيدت تصدير القطن الى انجلترا وسويسرا بأن قرر بريطانيا من ذلك تخفيض الاسعار الى أدنى حد لمصلحة مصانع الغزل فى لانكشير ، كما أشاعوا أن بريطانيا ترغب فى تدمير البلاد حتى تتركها للاتراك وهى فى حالة فقر مدقع ، وذكر أن جميع فئات المزارعين قد صدقوا هذه الاشاعات وهكذا تحول الموقف بسهولة وبسرعة الى العداء لبريطانيا (٩)

---

٨ ـ F.O. 407/183 No. 147 - Cheetham to Grey - Sept. 7, 1913 . Enclosure - Note from the Adviser of Interior to His Majesty's Acting Consul General on General situation in Egypt.

٩ ـ F.O. 407/183 No. 168 - Cheetham to Grey - Sent Oct.26, 1914 Rec. Nov. 6, 1914 - Enclosure - Note from the Adviser of Interior to Mr. Cheetham

الحالة في المدن

ذكر جراهام أيضا في تقريره الاول الذي كان بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩١٤ أن الشعور العام في المدن مريض بعض الشيء ، وأنه لاحظ في أن الطبقات التي ليس لها في البلاد شيئا لتفقده كانت تؤيد الالمان وتعادي البريطانيين ، وكان رأيه ان الفئات التي يتكون منها الرأي العام في المدن يلخص في :

١ - دوائر الحزب الوطني والدوائر الوطنية بوجه عام

في مستهل الحرب كان هناك دافع طبيعي في هذه الدوائر للاعتقاد بأن السماء قد جاءت لتحرير بلادهم ، وكان وجود بعض القاطنين من الالمان في البلاد يعزز هذه القناعة .

٢ - دوائر المثقفين والطلبة

كان الشعور العام في دوائر المثقفين مؤيدا للالمان بشكل واضح في بداية الحرب الا أنه أخذ يتناقص تدريجيا حتى بين رجال السياسة المحترمين فقد أدى الاقتناع بأن هزيمة بريطانيا انما تعني احتلالا ألمانيا أو تركيا الى رد فعل عكس في الشعور العام ، باستثناء فئة الاقلية من المواطنين الكبيرة العدد والكتيبة الذين يترددون على مقاهي الازبكية وميدان البورصة والتي بحكم اتصالها بالعناصر الاجنبية لا تخفي شعور التأييد للالمان بل وتعبر عنه بحماسة ، وفي هذه المقاهي تعشأ الاشاعات القوية عن هزيمة بريطانيا وعن الغزو التركي لمصر ، وتتناقل الاحاديث عن الثورة والعصيان والمذابح التي تتشعر لها الابدان ، ويذكر أنه بصفة عامة فهذه الفئة ليست خطيرة وليس لها القدرة أو الشجاعة على ترجمة أقوالها الى أفعال وأما الطلبة فقد استمر هدوءهم حتى ذلك الوقت .

٣ - فئة العمال في المدن الكبيرى

ويوضح جراهام أن الخطورة انما تكمن في فئة العمال التي قلت أعمالها وبصفة خاصة فئة أطلق عليها اسم " فئة السفاحين وقطاع الطرق " والتي اعتبرها كبيرة العدد بشكل واضح ويمكن اثارتها للقيام بالاعمال العدائية وللحرب مثلا بما حدث في الاسكندرية في أوائل سبتمبر ١٩١٤ حيث حدث هياج بين عمال أحواض السفن الذين استغنى عن خدماتهم فجأة ، ويذكر أنه بالرغم من أنه أمكن اخماد ذلك الاضطراب بسرعة الا أن الاسكندرية بما تحتويه بين سكانها من عناصر شرقية كبيرة العدد تمتص الى الطبقات الدنيا من المجتمع تعتبر أفضل مسرح للاضطرابات والهياج .

كما ضرب مثلا آخر بما حدث في القاهرة حيث قامت أربع مظاهرات تم خلالها تدمير ونهب محتويات ثلاث مخابز وقد في أحد الترامواي بالحجارة ، ويذكر أنه الظهر من طبيعة هذه المظاهرات أنها ترجع الى تحريض سوى لان غالبية من قبض عليهم فقط لم يكونوا في حالة بطالة فعلية ، بل كانوا من

قلة العمالين وساقق عربات الكارو الذين ليست لديهم مصلحة حقيقية في الاشتراك في الشغب والاخلال بالامن .

وبالرغم من أن جراهام لم يوضح السبب الحقيقي لهذه المظاهرات التي استهدفت المخابز والتي كان واضحا منها أنها بسبب نقص المواد الغذائية وخاصة الخبز ، الا أنه عاد وأكد أن أصحاب الحوانيت وخاصة بائعة المواد الغذائية صاروا في حالة قلق شديد وان اضطرابهم كان يرتفع وينخفض مع التقارير الواردة عن حضور أو عدم حضور قوات بريطانية من الهند وكان من رأيه أن تزايد حضور هذه القوات سيؤدي الى أمن مهدد بلا شك .

٤ ـ مدن الاقاليم الزراعية

وفيما يتعلق بمدن الاقاليم ذكر جراهام أنه من المعروف أن طنطا والمنيا تعتبران عادة من المناطق الخطرة بالنسبة لبريطانيا من حيث ظروفهما الدينية ، وبالرغم من هدوء الحالة فيهما الا أنهم اضطروا لوضع قوة كبيرة من الشرطة السودانية في طنطا لتكون تحت تصرف السلطات عند الضرورة . أما المنيا فقد كانت أكثر هدوءا لذا لم توضع بها أي قوات .

٥ ـ البطالة

ذكر جراهام أن الحكومة المصرية قد أوقفت لأسباب مالية جميع مشروعات البناء والصرف الصحي وغيرها من المشروعات العامة مما أدى الى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال . وفيما يتعلق بالعمال الاجانب تدخل شخصيا وقام قنصل بريطانيا العام في مصر بترحيل غالبية العمال الايطاليين العاطلين الى بلادهم أما العمال الاجانب الاخرين فقد تولت جالياتهم تقديم العون للمحتاجين منهم .

أما فيما يتعلق بالبطالة بين العمال المصريين ، فقد تشكلت لجان مختلطة في القاهرة والاسكندرية لدراسة أسبابها وطبيعة هذه البطالة وتنظيم وسائل علاجها ، ففي الاسكندرية مثلا بدأت أعمال اعادة تشغيل حوالي ٣٠٠٠ رجل وامرأة وطفل يوميا بأجور بسيطة ولكنها كافية ، واتخذت الاجراءات الضرورية لتشكيل لجان مماثلة في عواصم المديريات التي تعاني من الشدة والضيق . أما في القرى حيث توجد حالات خطيرة من العوز والحاجة فان طبيعة الحياة الاجتماعية فيها تجعل استحالة حدوث مجاعة فيها .

٦ ـ الطليون الالمان والنمساويون

عن هؤلاء ذكر مستشار الداخلية أنهم كانوا يشكلون مشكلة خطيرة لقد كانت سفاراتهم وقنصلياتهم مراكز للدعاية ضد بريطانيا بين المواطنين المصريين بالاضافة الى نشر الاشاعات والاخبار المزعجة التي تروجها المصادر الالمانية ولذلك فان ترحيل افراد تلك القنصليات أزال مصدرا كبيرا للارتباكات والعوائق الخطيرة التي كانت تواجه السلطات البريطانية .

أما عن سلوك الطليين الالمان والنمساويين فانه ـ باستثناء عدد قليل منهم لم يكن ذو طبيعة تهدد تصرفهم لمحاطة استثنائية شاذة ، فقد كان نشاطهم

مقتصرا على تأييد الحادثة والاشاعات والاخبار الكاذبة التي كانت تصلهم عن طريق مواصلين سريين أو باستخدام اجهزة لاسلكية محظور استخدامها . وأعلن أنه سيعاد النظر في الموقف بأكمله مع جميع الالمان والمجريين المقيمين في مصر في حالة نشوب الحرب مع تركيا .

وذكر أنه ثارت مشكلات كبيرة بسبب عدم تمكن بنك ألمانيا الشرقي The Deutsch Orient Bank دفع سوى نسبة صغيرة من قيمة ودائع المودعين لديه مما أدى الى حدوث حالة عسر كبيرة بين عدد من كبار الملاك المصريين الذين كانت لهم ودائع فيه . مما أدت بدورها الى عدم تمكن بعضهم من الحصول حتى على الموارد اللازمة لنفقاتهم اليومية او لجمع محصول اقطانهم . وبالمثل يعاني بنك روما Banco di Roma من الصاعب لدرجة أنه لم يستطع أن يرد للعملاء في ذلك الوقت أكثر من ٥ ٪ من قيمة ودائعهم .

٧ — سلوك وتصرفات تركيا

ثم وضح المستشار البريطاني لنظارة الداخلية رأي السلطات البريطانية في القاهرة في سلوك وتصرفات تركيا ، وأنها هي التي تشكل السبب الخطير للقلق في الدوائر البريطانية . فقد نشأ شعور قوي بين الزعماء المصريين يشجعه أقوال بعض أفراد العائلة الخديوية بأن تركيا ستتدخل في أي لحظة ، وأنها سترسل حملة حربية الى مصر ، وذكر أن الاستعدادات في غزة وفي كل مكان على الجبهة الشرقية تتم مناقشتها علنا وبحرية تامة وأن الاشاعات حددت يوم ١٥ سبتمبر ١٩١٤ باعتباره اليوم المحدد للهجوم التركي على مصر ، وأعلن أن التدخل التركي سيثير حماسا دينيا كبيرا وسيؤدي الى توتر العلاقات بين المسئولين المصريين ورجال السلطات البريطانية في مصر ، وأنه واذا حدث وأمكن للاتراك التوغل داخل البلاد فسيحدث الكثير ويصبح الخطر الذي لا يمكن تجنبه بين اليونانيين والمجتمعات المسيحية الوطنية مصدرا للقلق والمشاكل ، وأخيرا وبالرغم مما سبق ذكره كان جراهام يرى أن الموقف في أيدي السلطات البريطانية في القاهرة وأنه لا يوجد أي مبرر للقلق . (١٠)

ولكن الحقيقة كانت عكس ذلك تماما ، فقد كان قلق السلطات البريطانية في القاهرة من ضياع الرأي العام المصري أكثر مما قدره جراهام ، ولذا سعت سعيا الى اتخاذ اجراءات استثنائية لكبت الشعور الوطني المعادي لبريطانيا كما عمدت الى وسائل الدعاية والاعلان والمظاهرات الشعبية والصحافة لتحقيق الهدوء في مصر .

لعل هذه الاجراءات ما قررها جراهام نفسه من وضع رقابة على جميع البرقيات الخارجة والداخلة وعلى جميع الخطابات الواردة والصادرة ، كما كلفت مصلحة الجمارك ورجال الشرطة بتفتيش الركاب والبضائع وخاصة الواردة من الشرق وكانت النتيجة ضبط أعدادا كبيرة من المنشورات ضمن خطابات ومطبوعات كانت مرسلة

---

١٠ — F.O. 407/183 - No. 147 - Cheetham to Grey - Sept. 7,1914 Enclosure - Note from the Adviser of the Interior to His Majesty's Acting Consul General on the general situation in Egypt.

عن طريق سوريا من السفر الالمانى فى القسطنطينية ، وذكر جراهام أنه يوجد ما يدل على تسرب بعض المنشورات والكتيبات المحرضة على الفتنة الى داخل البلاد لتزييفها فى حالة الحرب مع تركيا .

كما أعلن أنه تم اتخاذ رقابة صارمة على برقيات وأخبار الحرب وعلى جميع وسائل الاتصال الحربية والبحرية ضمانا لعدم نشرها فى الصحف وان كانوا قد تركوا للصحف الحرية فى نشر وجهات نظرها التى رأى أنها كانت تؤيد بوضوح المصالح البريطانية ، خاصة بعد الانذارات القوية التى ارسلت للصحف الاجنبية والوطنية بعد ايقاف صدور صحيفة الاخبار الالمانية (الداخ ريختن Nachrichten ") (١١)

وفى سبيل تحقيق الهدوء فى مصر قامت السلطات البريطانية فى القاهرة بنشر بعض برقيات واردة من أمراء وجمعيات هندية اسلامية مليئة بالحماس والتمنيات الطيبة لبريطانيا بالنصر ، وكان من رأى شيتهام أن هذا النشر قد أثر على الرأى العام المصرى الذى كان مقتنعا بالقصص التى كانت تروجها صحافة الحزب الوطنى منذ أيام مصطفى كامل والتى بلغت درجة تجاهلها أن عددا كبيرا من عملاء المصريين كانوا عند مناقشتهم مستقبل نظام الحكم فى مصر يطالبون بألا يكون مشابها لنظام الحكم فى الهند ، وزعم أن الولاء الذى أظهره المسلمون الهنود ازاء بريطانيا كان له أثر واضح على بعض رجال الحزب الوطنى حتى أن صحافتهم قد خففت من هذه القصص (١٢)

وكان تفنيد الاشاعات المغرضة أو الاخبار المبالغ فيها من الوسائل التى اتبعتها السلطات البريطانية فى القاهرة لتحقيق هدوء الرأى العام فى مصر فعندما قامت القسطنطينية بالاحتجاج على قسوة القيود والاجراءات التى تتبعها مصلحة الجمارك والمعاملة المهينة التى تعامل بها النساء المصريات ، دفعت حسين رشدى باشا النظام الخديوى الى اجراء حديث صحفى مع صحيفة " ايطاليا L'Italia " حيث أعلن أن الهدوء المطلق يسود البلاد وأن الشعور العام يؤيد النظام القائم ، وقدم بعض الادلة على ذلك منها عبارات الولاء لبريطانيا التى ذكر أنها كانت تصدر من المصريين بين وقت وآخر ، ومنها البرقيات للسلطان الاعظم البريطانى ومنها عرض بعض الضباط المصريين التطوع للخدمة مع القوات البريطانية ، وذكر أنه كان من الضرورى اتخاذ بعض الاجراءات الامنية من أجل السيطرة على تعرضات بعض رعايا الاعداء ، وعن أن قسوة القيود التى تروجها بعض الاوساط مبالغ فيها (١٣)

وبالرغم من هذه المهدئات كان قلق السلطات البريطانية من احتمال هياج الرأى العام المصرى فى تزايد مستمر مع تزايد نسبة احتمالات دخول تركيا الحرب ضد بريطانيا وحضور الخديو عباس الثانى على رأس حملة موجهة ضد مصر ، لقد كانت أية اشاعة أو أى خبر صحيح عن تركيا أو الخديوى تكلب حساباتهم رأسا على عقب .

Ibid.
١١ — F.O. 407/183 No. 150 - Cheetham to Grey - Sept. 11,1914
١٢ — F.O. 407/183 Private - Cheetham to Grey - Oct. 20,1914
١٣ — No. 208

فجر ذات الساعة أن عربات الخديو عباس الثانى قد أرسلت له الى أماكنه فى دولما Dolma بالاناضول Anatolia ، استنتجوا منها أنه سيحضر على رأس حملة الى مصر واشعرتهم بالخطر على كيانهم لانها ستحول عنهم ولاء عددا كبيرا من الضباط المصريين ، وبالرغم من أنهم كانوا يطلقون أنفسهم بذكر ان محاولات الامير محمد على لاحداث هياج فى مصر من أجل عودة الخديوى قد قوبلت باهمالا من الرأى العام المصرى ، الا أن قلقهم ، دفع ماكسويل القائد العام للقوات البريطانية فى مصر الى الاتصال بكتشنر وزير الحربية وشيتهام للاتصال بجراى وزير الخارجية لاتخاذ اللازم (١٤)

كما أطلعهم الاخبار التى وردت لهم من تقارير مخابراتهم وتقارير المسئولين فى السفارة البريطانية فى تركيا وعملائهم المصريين التى أكدت لهم أن عباس الثانى كان على اتصال بمحمد فريد وزعماء الحزب الوطنى ، وأنور باشا والسفير الالمانى فى القسطنطينية ، وانه أرسل أحد أعضاء أسرته للحصول على أسماء ضباط الجيش المصرى ورجال الدولة والموظفين المصريين الذين يمكن الاعتماد عليهم للقيام بالاضطرابات فى حالة الهجوم التركى على مصر ، بل لقد اقلقهم مجرد الارتياح الذى عبر عنه الامير محمد على ، وعزيز حسين للاشاعات المنتشرة أن بريطانيا قد بدأت تفقد شعبيتها فى مصر .

وكان شعور الرأى العام المصرى كما توضحه الوثائق البريطانية قد بدأ يتغير فجأة ليكون ضد بريطانيا بعد أواخر أكتوبر ، وان كان جراحام قد عزاه الى عدم امكان تصريف محصول القطن فى وقت كان فيه المزارعون يأملون أن تتولى السلطات البريطانية مساعدتهم فيه ، وكان هذا هو نفس ما ذكره شيتهام فى برقيته التى وصلت وزارة الخارجية البريطانية فى اليوم التالى لاعلان الحرب على تركيا ، أى فى يوم ٦ نوفمبر ١٩١٤ (١٥)

هناك تناقض غريب

والواقع أنه كان لهذا التناقض الغريب فى تقييم السلطات البريطانية فى القاهرة لحقيقة الشعور المصرى أثره فى النظر الى مصر كشعب فى حالة عداء مستتر من الايام شراء عدوه بأى ثمن (١٦) ، وانعكس أثره على العديد من القرارات والبيانات والتصريحات والاعلانات التى اصدرتها بريطانيا خلال تلك الفترة سواء فى ذلك العسكرية منها او السياسية .

ومن أمثلة تلك القرارات والاعلانات والتصريحات العسكرية ذلك القرار الذى أشرنا اليه على رئيس القطار حسين رشدى باشا باصداره فى اليوم التالى لدخول بريطانيا الحرب أى فى يوم ٥ أغسطس ١٩١٤ بمنع التعامل مع ألمانيا ورعاياها وتخويل السلطات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب فى الاراضى والموانىء المصرية والذى ينص بمقتضاه على الاسر والحجز فى ١٣ أغسطس ١٩١٤ ، ثم قرار الجنرال ماكسويل القائد العام للقوات البريطانية فى مصر بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩١٤ بسريان مفعوله على تركيا ، وظل قرار اعلان الاحكام العرفية فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ ثم اعلان

F.O. 407/183 – [illegible] Private – Cheetham to Croy – Oct. 28, 1914 — 11
F.O. 407/183 – No. 166 – Cheetham to Grey – Dec. Nov 6, 1914 — 10 and Enclosure – Note from the Adviser of the Interior to Mr. Cheetham – Oct. 25, 1914
F.O. 407/183 No. 104 – Sir R. Wingate to Sir A. [illegible] Nov 13, 1914 — 12

٦ نوفمبر ١٩١٤ الذى أعلن فيه "اكسويل" أن انجلترا تأخذ على عاتقها جميع أعباء الحرب ولا تطلب من الشعب المصرى سوى الامتناع عن أى عمل عدائى ضدها ذلك الاعلان الذى دعت بريطانيا على اساسه وأخذت تحاول أكثر من مرة الغاءه بصورتها أو دفع الوزارة المصرية او السلطان حسين كامل بعد اعلان الحماية — الى الغائه دون جدوى كما سنوضح فيما بعد .

ومن القرارات السياسية التى أخذت وقتا طويلا فى الدراسة موضوع تغيير الوضع السياسى الدولى لمصر أو بمعنى آخر موضوع الغاء السيادة العثمانية على مصر واسنادها بسيادة بريطانيا سواء بوضعها تحت الحماية أو بضمها الى الممتلكات البريطانية .

ولعل التردد الواضح والوقت الطويل الذى استغرقه اصدار هذا القرار كما توضحه الوثائق البريطانية يعود بشكل كبير الى عدة عوامل أهمها الخوف من هياج الرأى العام المصرى الذى كانت تسعى الى تهدئته خلال محنتها وتهديد الدائنين الاجانب وتهديدهم حسين وكذى باشا بعدم الاستقرار فى مناصبهم اذا لم تعلن بريطانيا عن قرار تغيير وضع مصر الدولى أن فى نيتها منح مصر حكما ذاتيا واسع النطاق ، وتردد الرئيس حسين كامل فى قبول منصب الخديوية الذى عرض عليه هذا فضلا عن خشيتها من احتمال تعقد عدم قبول حلفائها فرنسا وروسيا تغيير الوضع القائم فى مصر وتنفيذ .

وكانت مشكلتها الاساسية أى القرارات تتخذ ؟ ضم مصر أو فرض الحماية عليها ، وما هى الاجراءات التى تتبع ؟ ، ومتى يصدر هذا القرار ؟ وما هى الالفاظ والجمل التى تذكر فيه بحيث تحوز الرضا فى نفوس الرأى العام المصرى ولا تؤدى الى اثارته ؟ ، هذا بالاضافة الى عدة مشاكل أخرى فرعية عطلت على حلها بالصبر والتلاعب بالالفاظ وتأجيل اتخاذ قرار بخصوصها مثلها على سبيل المثال مشكلة اعلان الاحكام العرفية واصدار تصريح ٦ نوفمبر ١٩١٤ ومشكلة امتداد الجمعية التشريعية ومشكلة الامتيازات الاجنبية والقضاء الاجنبى ومشكلة علاقات مصر الخارجية وأخيرا مشكلة الواجهة المصرية للحكم فى مصر .

تخطيط بريطانيا لتغيير وضع مصر الدولى

بالرغم من أنه كان من المعروف عالميا عند قيام الحرب العالمية الاولى ، أن بريطانيا ستعلن فى المستقبل القريب ضم مصر الى ممتلكاتها أو على الاقل فرض الحماية عليها " (١٧١) وبالرغم من أنه كان هناك قناع عريض من الرأى العام المصرى يشارك الدائنين الاجانب وجهات نظرهم فى توقع اعلان الحكومة البريطانية ذلك الضم أو تلك الحماية ، الا أن فكرة تغيير وضع مصر الدولى لم تكن عند نشوب تلك الحرب

F.O. 407/183 – Private – Cheetham to Grey – Sept. 1, 1914 — ١٧
Enclosure by Oriental secretary – Note respecting the State of public opinion in Egypt – Aug. 31 , 1914

من الموضوعات التي خطت لها الحكومة البريطانية بل لم يكن لدى السلطات البريطانية في القاهرة أية فكرة عن أي قرار للحكومة البريطانية في هذا الشأن (١٨)

ولعل معنى ذلك أن فكرة غزو مصر من الامبراطورية البريطانية لم تكن لها قبل نشوب تلك الحرب أنصار من الساسة البريطانيين أو لم يسبق اثارتها عالميا أو داخل بريطانيا رسميا . بل الواقع كما سنوضح في حينه أن تلك الفكرة قد دوكست عدة مرات ورفضتها الحكومة البريطانية بل كذبت ما أعلن في الصحف عنها . لقد كانت تلك الحكومة في جميع تصرفاتها ازاء مصر تخشى دائما اثارة الرأي العام المصري الذي يميل الى أوجه قبيل تلك الحرب كما كانت تسعى دائما الى عدم اثارة امتعاض الدولة العثمانية او القوى الاوربية وخيلها على ما لها من امتيازات سواء في مصر أو في مصر .

وعموما فمن المراسلات التي تبادلتها وزارة الخارجية البريطانية في لندن والقائم بأعمال المعتمد البريطاني في القاهرة والتي استغرقت حوالي الاربعة أسابيع بدأت بالرسالة الشفوية التي ابلغها حسين رشدي باشا الى لندن شهيم القائم بأعمال المعتمد البريطاني في القاهرة في ٣٠ أغسطس ١٩١٤ برأيه " في شأن مصير اعلان بطلان مصر عن تركيا بمن أن يتبعه المصريون اذا منحوا الجنس الذاتي "(١٩) والتبعية بمصير الاعلان بطرح الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ (٢٠) بعد أن بدت فكرة الضم ، كان واضحا أن فرض الحماية أو الضم كان أمرا طارئا لم يسبق لهم التخطيط بطله ، وأن الحكومة البريطانية كانت مترددة بين حكم البلاد مباشرة عن طريق حاكم بريطاني تعاونه في الحكم هيئة حكومية بريطانية أو نظارة مصرية يعينها ذلك الحاكم ، أو حكم البلاد كما كان سابقا بتعيين احد افراد اسرة محمد علي بعد اصدار قرار بعزل عباس حلمي من تركيا وعزل الخديو عباس الثاني على أن تعاونه نظارة مصرية تتدخل هي في اختيار وتعيين أعضائها .

لقد كان الحائق الكبير أمامها لتنفيذ مخططاتها " عطفة أهل مصر من تركيا " ، لقد كانت تعلم كما سبق القول أن الجهاد الذي اعلنته تركيا منذ بداية الحرب ، انما هو جهاد ظاهري زائف ، وبالرغم من ذلك كانت تتمنى استمرار ذلك الجهاد الزائف حتى تتم استقرار الوضع الداخلي في مصر وتتمكن سلامة خط المواصلات الامبراطوري عبر قناة السويس ، وكانت تصرفاتها في مصر بالرغم من توقعها دخول تركيا الحرب عنيفة كما ظهر من وثائقها على الامل في أن تحافظ تركيا على ذلك الحياد .

وهناك أدلة عديدة سنذكر في المرات التالية إلا أن أكثر هذه الادلة وضوحا وصراحة أنه حينما تقرر ارسال سير الحقيبة بمقابل الاسطول البريطاني ، أسرع جراي بابلاغ سفيرهم أن يطالب من القيادة العامة للقوات البريطانية في مصر عدم تنفيذ ذلك القرار حتى تقوم تركيا بأعمال عدائية ضد مصر خاصة وأن السير " مالت سفير بريطانيا في القسطنطينية ما زال موجودا هناك وابلغه أن الحزب المعتدل في تركيا لم يقدم بعد وما زال يعمل للسلم " (٢١)

F.O. 407/183 No. 139 – Cheetham to Grey – Sept. 10, 1914 — ١٨
F.O. 407/183 No. 78 – Cheetham to Grey – Aug. 14, 1914 — ١٩
F.O. 407/183 No. 211 – Cheetham to Grey – Aug. 14, 1914 — ٢٠
F.O. 407/183 No. 314 – Grey to Cheetham – Nov. 1, 1914 — ٢١

وحتى حينما طلب السفير التركى فى لندن جواز سفره فى ٤ نوفمبر ١٩١٤ ليغادر لندن فى اليوم التالى ، كانت بريطانيا ما زالت تأمل فى ابقاء العداء بينها وبين تركيا ، اذ أبلغت جراى انه بمقدور ابقاء ذلك العداء اذا ما قامت تركيا بترحيل البعثات العسكرية والبحرية الالمانية . (٢٢)

والواقع أن انحياز تركيا السافر الى جانب ألمانيا ظهر حينما سمحت للفرقاطتين الحربيتين الالمانيتين " جوبين وبرسلاو Goeben & Breslau " بالمرور خلال مضيق الدردنيل والبوسفور بالرغم من قرارها الذى اصدرته يوم ٤ أغسطس ١٩١٤ باغلاقهما فى وجه سفن الدول المتحاربة وقد أصبح واضحا أنها قد ابتاعت الفرقاطتين من ألمانيا (٢٣) ، ثم قيل بعدئذ أن امبراطور المانيا " كان كريما لدرجة أنه منح تركيا هاتين الفرقاطتين دون مقابل " (٢٤) ، ثم ظهرت حقائق الموقف فيما بعد وبالذات فى يوم ٢٦ أكتوبر ١٩١٤ حينما أطلقت سفن الاسطول التركى نيرانها على سفن الاسطول الروسى فى البحر الاسود ، وقامت الفرقاطتان الالمانيتان بتدمير ميناء أوديسا بخاصة ، مما دفع بريطانيا الى الاحتجاج بشكل السير مالت سايرها فى القسطنطينية يوم ٣٠ أكتوبر ١٩١٤ بتقديم انذار بطلب نيسة من تركيا تفسيرا لهذا العمل فى ظرف اثنتى عشرة ساعة ، واجتمع مجلس الوزراء العثمانى فى نفس الليلة لبحث ذلك الانذار الا أن روسيا قامت باعلان الحرب على تركيا مما اضطر حليفتيها فرنسا وبريطانيا الى اعلان الحرب بدورهما رسميا على تركيا فى ٥ نوفمبر ١٩١٤

وما بين اعلان الحرب العالمية الاولى فى ٢٨ يوليو ١٩١٤ واعلان الحرب رسميا على تركيا فى ٥ نوفمبر ١٩١٤ كان السلوك التركى هو العامل الرئيسى الثانى الذى أدى وعامل الخوف من اثارة الرأى العام المصرى الى العديد من التطورات والمشاكل التى عانت منها السلطات البريطانية فى القاهرة خلال مرحلة التخطيط لفرض الحماية على مصر ، والتى جعلت قرارات تلك السلطات هى وقرارات وزارة الخارجية البريطانية تتذبذب — كما سبق القول — بين الاصدار الفورى والتأجيل ، وبين الاعلان السافر والالغاء ، وبين الاصدار العاجل والندم على ذلك الاصدار .

مرحلة التخطيط لفرض الحماية على مصر

أدت اشاعة نبأ بيع المانيا للفرقاطتين جوبين وبرسلاو الى تركيا الى ظهور وانتشار الشائعات عن احتمال دخول تركيا الحرب ضد بريطانيا وكان لها أثرها على حسين رشدى باشا الناظر الخديوى وعلى أعضاء نظارته الذين كانوا — طبقا لما ذكرته الوثائق البريطانية — فى حالة هلع من هذا الاحتمال وكان شعورهم يعتقد أنهم لن يظلوا البقاء فى مناصبهم اذا أعلنت تلك الحرب وخاصة قبل وصول القوات البريطانية من الهند الى مصر .

وبالرغم من أن شعورهم قد طمأنهم بأن هذا البيع لا يعنى أى تغير فى موقف الحكومة العثمانية ، الا أن حسين رشدى باشا أبلغه أن المصريين

---

٢٢ — F.O. 407/183 No. 323 - Grey to Cheetham - Nov. 4, 1914 also to Bordeaux No. 877 to Petrograd No.976 and to Tokyo No.164

٢٣ — F.O. 407/183 No. 81 - Cheetham to Grey - Aug. 13, 1914

٢٤ — F.O. 407/183 Private - Cheetham to Sir E.Crow - Sept.1, 1914 - Enclosure - Note respecting the state of Public Opinion in Egypt.

القادمين من القسطنطينية أكدوا له أن أنور باشا والمعتمد يميلون الى الانضمام الى المانيا ، وأن الحرب ستنشب حتما بين بريطانيا وتركيا . كما أبلغه أنه يعتقد أن هذه الحالة ستتدعن فصل عدد من تركيا ، وأن هذا الفعل سيؤدي الى خروج المصريين اذا قامت الحكومة المصرية باعلان خروج مصر نهائيا من الحكم الذاتي في الامور الداخلية تحت اشراف وتوجيه بريطانيا ، الا أن شيتهام يأمل أن الجميع موقنا بانه لا يوجد أي احتمال لدخول تركيا الحرب ضد بريطانيا (٢٥)

وأيد هذا القول السير ادوارد جراي وزير الخارجية بورد اليه الذي طلب من شيتهام أن يبلغ القائمقام الخديوي فخطار أنه لا توجد هناك أي دلائل على احتمال قيام تركيا باعلان الحرب على بريطانيا العظمى وحلفائها ، واذا حدث هذا فلا يوجد أي مبرر للمخاوف لان الحكومة البريطانية مستعدة تماما لمواجهة هذا الحدث" (٢٦)

على أن الحكومة البريطانية بدأت تدرس بدقة مقتضيات الموقف تقريبا احتمال دخول تركيا الحرب ضدها ، وقام جراي بتأكيد وجهة نظر شيتهام ببحث دقيق الاعلان الذي يصدره في هذه الحالة ، وهل يكون مطابقا للاعلان الذي صدر عند نشوب الحرب مع المانيا ، وهل تتبع نفس الخطوط العامة التي صدرت عند نشوب الحرب مع النمسا والمجر ، وهل تتخذ تحظر التجارة مع تركيا ..... الخ " (٢٧)

ورد شيتهام ببرقية مطولة كان ما جاء فيها الاساس الذي بنيت عليه التعديلات التي ادخلت عليها فيما بعد لاعلان الحماية على مصر . وكان رأيه يتلخص في أن هناك قطاع عريض من الرأي العام المصري بما فيهم النظار يتوقع قيام بريطانيا باعلان غير مصر الى ممتلكاتها أو فرض الحماية عليها ، رأيه بدراسته الموضوع مع مستشار المالية ومستشار الداخلية وجدوا أنه من الضروري أن يتضمن اعلان الحماية على مصر في نفس وقت اعلان الحرب مع تركيا ، والا نشأ موقف لا يمكن من خلاله ضمان استقرار الادارة الداخلية ولا نهايات النواحي المالية في مصر . كما رأى ضرورة العمل على فصل مصر عن الدولة العثمانية لان استمرارها تحت السيادة العثمانية سيدفع كبار رجال الدولة المصريين المتعاونين مع بريطانيا الى تقليل تعاونهم مع السلطات البريطانية في مصر بشكل خطير لانهم سيجدوا أنفسهم في موقف الولاء المتفرق ، يذكر أنه يقبله في قبول النظار المصريين البقاء في مناصبهم في هذه الحالة لان هذا يعني مجازفتهم بحياتهم ، كما أنه من المستحيل أن يقبل قسرهم على مناصب النظار في مثل هذه الظروف وستنظر السلطات البريطانية في القاهرة الى حكم البلاد بمعرفتها في ظل الاحكام العرفية دون مساندة من المصريين .

" يوضح شيتهام أنه اذا قامت الحكومة البريطانية من جانبها بإصدار اعلان صريح عن نيتها باعلان الحماية على مصر بدلا من السيادة العثمانية فمن المحتمل أن يقف النظار في صف بريطانيا ، وبريطانيا في حاجة ملحة الى تعاون القائمقام الخديوي والنظار حتى تتمكن من السيطرة على الحركة الدينية التي ستثور حتما عند اعلان الحرب ضد خليفة المسلمين

P.O. 407/163 No. 87 - Cheetham to Grey - Aug.14,1914 — ٢٥
P.O. 407/163 No.100 - Grey to Cheetham - Aug.15,1914 — ٢٦
P.O. 407/163 No.170 - Grey to Cheetham - Sept.6,1914 — ٢٧

" كما كان يرى أنه اذا أصدرت الحكومة البريطانية في نفس وقت اعلان الحماية تصريحا بأن التقدم في مصر نحو الحكم الذاتي لن يتأخر كثيرا وأن الحماية هي التي ستعجل بتنفيذه ، فان غالبية المثقفين المصريين سيستقبلون هذا الاعلان بالارتياح والتأييد ، وحذر جراي من المساس " بالشخصية المصرية " بالرغم من أن هذا الاعلان سيتضمن خلع المصريين الرعوية البريطانية .

ثم اقترح شيتهام على جراي نصا للاعلان الذي يصدر في حالة الحرب مع تركيا كان أهم ما يجدر فيه أن تركيا قد أعلنت الحرب بالرغم من عدم وجود مصلحة لها فيها ، وذلك بناء على نصيحة مستشارين عسكريين أجانب ثم يستعرضوا الاعتداءات التي قدمتها بريطانيا وحلفائها ، وأن مصر معرضة للخطر مثلها في ذلك مثل الاراضي البريطانية ، وأن حقوق الاستقلال التي كسبها مؤسس الاسرة الخديوية في ميادين القتال بالاضافة الى الالتزامات التي قامت خلال الثلاثين عاما السابقة أصبحت في خطر ، ولذلك قررت الحكومة البريطانية أن مصر الحماية تحت حكم السلالة الخديوية ، كما تقبل بريطانيا المسئولية الكاملة في الدفاع عن مصر ضد العدوان الاجنبي .

" واقترح شيتهام أيضا أن يصدر في الاعلان ان الحكومة البريطانية تسعى الى التعجيل بالتقدم نحو الحكم الذاتي وأنها ستسمح باستمرار العقائد الدينية والحريات الشخصية ، وأنها ستساعد على بيع وتصريف محصول القطن ، وأنه بالنسبة للاهانة التي يتعرض لها فخر السلطان بين العديد من رعايا بريطانيا المسلمين ، فان استخدام مصر كقاعدة للعمليات الحربية ضد تركيا سيكون في أضيق الحدود ، وختم برقيته بأنه يجب التسليم الى سلطات القائد العام للقوات البريطانية في مصر بصلاحيات واسعة مخلصة أنه لن يلجأ اليها اذا ما سمح الشعب المصري زمام أمورهم (٢٨)

على أن جراي كان من رأيه أنه " اذا لم تنضم تركيا في نهاية المطاف الى الحكومة البريطانية ستحافظ على السلام معها وأنه لا يوجد أي مبرر لاتخاذ أي خطوة مثل تلك المقترحة الا اذا نشبت الحرب معها " (٢٩)

والواقع أن سلوك وتصرفات تركيا كانت في ذلك الوقت تشكل العامل الخطر لقلق السلطات البريطانية في القاهرة ، فقد كان هناك شعور قوي بأن تركيا ستدخل الحرب وأنها ستوصل حملة حربية ضد مصر وكانت الاستعدادات التركية في غزة وبئر سبع وفي كل مكان على الحدود الشرقية يتم مناقشتها علنا داخل البلاد حتى لقد حدد يوم ١٤ سبتمبر ١٩١٤ باعتباره "اليوم المحدد للهجوم التركي على مصر" (٣٠)

---

٢٨ — F.C. 407/183 No. 140 - Cheetham to Grey - Sept.10, 1914
٢٩ — F.C. 407/183 No. 191 - Grey to Cheetham - Sept.11, 1914
٣٠ — من الناحية الواقعية تجمع في بئر سبع في منتصف يناير ١٩١٥ قوة تركية بلغت ٢٠٠٠٠ مقاتل تعاونها ٩ بطاريات من قطعة مدفعية ميدانية هاوتزر و٩ بوصة ، وكانت وحداتها الاساسية الفرقة ٢٢ عرب والاي من الفرقة ٢٣ والفرقة ١٠ والاي فرسان وشبكة بلوكات هجانة وبدو وأكبين ، وراقب القوة ٠٠٠ر١٠ جمل لحمل التعبئات والمياه والذخيرة وبدأ هجومهم الرئيسي الخداعي يوم ٢٦و٢٧ يناير على القنطرة والكوري رقم ٧ (أعمال السويس) — أما الهجوم الرئيسي فكان يوم ٣ فبراير ١٩١٥ على القطاعة بين سرابيوم والفردان — انظر The Palestine Campaigns - 3rd ed. 5 h impression - Passim Kavell , Col.A.J.:

بعد ذلك وعلى مدى شهرين تقريبا دارت مخابرات بين السلطات البريطانية في القاهرة ووزارة الخارجية البريطانية في لندن حول النواحي الاجرائية التي تتبع في حالة دخول تركيا الحرب ضد بريطانيا ، وهذه يمكن تلخيصها في :

١ ـ أنه تم في لندن تحضير اعلان تصدر بمقتضاه حكومة بريطانيا بيانا تعلن فيه وضع مصر تحت حماية بريطانيا وتلغي بمقتضاه تركيا ، على أن يصدر من لندن فور مباغتة تركيا لمصر .

٢ ـ بعد اعلان الحماية يحاول خديوي مصر بمقابلة اعضاء السفارة البريطانية في مصر حسين كامل لتعيينه على تولي منصب الخديوية فاذا وافق يصدر اعلان آخر في القاهرة يعلن فيه بأن الحكومة البريطانية قد سحبت منصب الخديوية لعباس حلمي حسين كامل .

٣ ـ اذا حدثت الحرب بالفعل وان تركيا يجب اعلان الاحكام العرفية ثم يصدر بلاغ يعلن فيه قيام حالة الحرب مع تركيا مقطعا حتى التجارة معها باعتبارها دولة معادية ثم يصدر بعد ذلك بلاغ رسمي من لندن يعلن فيه وضع مصر تحت حماية بريطانيا على أن يكون شبيها الى حد ما نص البلاغ بعنوان " بلاغ رسمي صادر من لندن : [٢١]

ثم اخذت وزارة الخارجية البريطانية تعيد ترتيب أوراقها ويجدت بعد التعمق في الدراسة تجنب أي تأخير في اعلان الحماية على مصر ، وتطورت فكرة اعلان تلك الحماية سواء اذا باغتت تركيا مصر او قامت بأي عمل عدائي ضد بريطانيا في أي مكان آخر غير مصر أو حتى لو قامت بريطانيا باعلان الحرب عليها لاي سبب تراه ، وارسلت الى سفيرها صيغة فرض تلك الحماية مع ثلاثة بدائل يمكن بواسطتها تغيير صيغة الاعلان تتلخص في :

١ ـ في حالة مباغتة تركيا لمصر " البديل الاول "

١

يكون الاعلان " بمعرفة وزير خارجية بريطانيا " أنه بالنظر الى حالة الحرب التي بدأتها تركيا ضد مصر ، فقد وضعت مصر تحت حماية جلالته ، وتكون من الآن وصاعدا محمية بريطانية ، وبهذا زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ الحكومة البريطانية الاجراءات الضرورية للدفاع عن مصر وحماية سكانها وممتلكاتها

٢ ـ في حالة قيام تركيا بأي عمل عدائي ضد بريطانيا في أي مكان آخر غير مصر " البديل الثاني "

تكون ديباجة الاعلان " بمعرفة وزير خارجية بريطانيا أنه بالنظر الى حالة الحرب التي بدأتها تركيا ، فقد وضعت مصر تحت حماية جلالته ..... الخ "

٣ ـ في حالة قيام الحكومة البريطانية باعلان الحرب على تركيا لاي سبب " البديل الثالث"

تكون ديباجة الاعلان " بالنظر الى حالة الحرب التي ثارت نتيجة لاعمال تركيا فقد وضعت مصر تحت حماية جلالته ..... الخ " [٢٢]

وكانت هذه البدائل الثلاث تعني بشكل واضح أن الحكومة البريطانية ترغب في اظهار نفسها انها اضطرت الى اعلان الحماية نتيجة لاعمال تركيا العدائية

---

٢١ ـ F.O. 407/183 No. 231 - Grey to Cheetham - Sept.7,1914 and No. 243 - Grey to Cheetham - Oct.7,1914

٢٢ ـ F.O. 407/183 No. 250 - Grey to Cheetham - Oct 12,1914

وهو ما أعلنته فيما بعد ، وعندما تقدمت بإبلاغ سفرائها في فرنسا وروسيا وتركيا بالقائم بأعمال المعتمد البريطاني في القاهرة " أنه في حالة الحرب مع تركيا ستكون مصلحة الى تأمين الوضع في مصر بإعلان الحماية عليها بدلا من السيادة التركية ، وتنصيب الخديو عباس حلمي الثاني شخص الامير حسين كامل " [٢٢]

وأخيرا تدخلت تركيا بالدور الذي كانت تنتظره لاعلان الحرب عليها ، وذلك كما سبق القول - سعيا لكسب تأييد الاسطول التركي لحربها على الاسطول الروسي في البحر الاسود وتأمين الممرات بين شواطئ روسيا والبحر الابيض المتوسط بتدمير سباستبول يوم ٢٦ سبتمبر ١٩١٤ ، الامر الذي دفع روسيا الى اعلان الحرب رسميا على تركيا في ٢٠ أكتوبر ١٩١٤ ، ذلك الاعلان الذي توجهت به وزارة الخارجية البريطانية من جهتها فقد سبق أن أعدت مشروعه بعد أن بعثت ردا على انذار روسيا لتركيا الذي أثبت فيه خطيرا لم حدث ، الا ان الخطر الحقيقي والعاجل الذي أخذته هو ابلاغ شيخ الاسلام أن الخروج عن أفعال تركيا العدائية التي أجبرت الحكومة البريطانية على الوقوف سواء في الاراضي البريطانية أو في مصر ضد التهديدات أو الهجمات التي تقوم بها تركيا سيظهر في مخلف أول نوفمبر ١٩١٤ ، واقترح جواي أن يصدر اعلان الحماية البريطانية على مصر يوم الاثنين (٢ نوفمبر ١٩١٤) (٢٣) ثم أتفق مع فرنسا وأعلنا سويا الحرب رسميا على تركيا يوم ٥ نوفمبر ١٩١٤ .

والواقع أنه حتى من قبل ابلاغ وزارة الخارجية البريطانية سفرائها في فرنسا وروسيا وتركيا بتاريخ [illegible] ١٥ أكتوبر ١٩١٤ بنيتها على اعلان الحماية وحتى صدور ذلك الاعلان فعلا في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، حدثت بلبلة وتردد فظيعين في جميع القرارات والبلاغات التي أصدرتها وكانت تتعلق بمصر .

لقد اتخذت وزارة الخارجية البريطانية بالنواحي الشكلية والاجرائية في تلك القرارات والبلاغات تاركة للسلطات البريطانية في القاهرة مهمة تخطيط ما تشاء فيما على أن تبلغ بها لندن وتصدرها كما لو كانت صادرة من لندن ، وفيما عدا قرار ضم مصر الى الممتلكات التاجية البريطانية الذي أصدرته في ١٣ ديسمبر ١٩١٤ ، والذي أشارت الى الغائه هو والقرارات الاجرائية المتعلقة به بعد استواء تلك السلطات عليه ، واعلان البرنس باتنبرج في ٦ نوفمبر ١٩١٤ بأن بريطانيا تأخذ على عاتقها مسئولية الدفاع عن مصر دون أن تطلب من الشعب المصري أية مساعدة غير ذلك الاعلان الذي تضمن على اصداره عندما استمر حتى نهاية الحرب كانت السلطات البريطانية في القاهرة لديها التفويض التام باتخاذ ما تراه من اجراءات وكانت مواقفها لندن تمثل اليها أثرا .

وكانت تلك السلطات متأثرة دائما برغبتها في تعيين الامير حسين كامل بدلا من الخديو عباس الثاني في منصب الخديوية ، وكان الامير مترددا في القبول ، كما كانت متأثرة أيضا برغبتها في الابقاء على وظائف حسين رشدي باشا التي تطمئن اليها ، وهذه كانت تهدد دائما بالاستقالة الدائم تعلن بريطانيا في قراراتها مع مصر الحكم الذاتي .

---

٢٢ — F.O. 407/183 No. 771 - Grey to Sir F.Bertie and No. 875 to Sir Buchanan and also sent to Cairo and Constantinople No's 201 and 672 resp. - Oct.15,1914

٢٣ — F.O. 407/183 No. 306 - Grey to Cheetham - Oct 31 ,1914

وان أى تغيير فى هذين العاملين يهز فعلا تلك السلطات ويضطرها الى تأجيل قراراتها . وكان واضحا أن موقف الجميع سواء أفراد السلطات البريطانية فى القاهرة أو أفراد الواجهة المصرية التى تؤيد تلك السلطات وتدعمها فى الحكم يجسمه الخوف من هياج الرأى العام المصرى من ناحية ومحاولة المحافظة على هدوئه ورضاه من ناحية أخرى . وتظهر أقرأ فى العديد من المشاكل منها اعلان الاحكام العرفية وتعويض ٦ نوفمبر ١٩١٤ ومشكلة اعتقال الرعية العثمانية والمعاملات الخارجية والامتيازات الاجنبية والقضاء الاجنبى . وأخيرا مشكلة الواجهة المصرية للحكم كما تجسمه الفقرات التالية :

المشاكل التى واجهت المخططين البريطانيين

أولا — مشكلة اعلان الاحكام العرفية

كانت السلطات البريطانية فى القاهرة تعتقد فى بداية الحرب أن الرأى العام المصرى هادئ تماما وأنه قابل اعلان تلك الحرب بلامبالاة الامر الذى لا يتطلب معه التعجيل باعلان الاحكام العرفية . وكان جرامى مستشار الداخلية يعزو ذلك الهدوء الى حضور قوات بريطانية من الهند أو على حد قوله كما سبق ذكره " ان الختان أصاب الحيوانيت وخاصة باعة المواد الغذائية فى القاهرة بتأرجح بين الارتفاع والانخفاض مع البيانات التى تصدر عن حضور أو عدم حضور قوات بريطانية من الهند . ولذلك فان حضور تلك القوات سيكون له أثر مهدىء (٣٥)

وكان شيتهام يشاركه فى الرأى بما ذكره فى التقرير عن حالة الامن الداخلى والتيارات الموجودة فى الرأى العام من أن " حضور قوات كبيرة من الهند كان عاملا هاما فى تهدئة الشعور المصرى لان قوة بريطانيا العسكرية هى التى أدت الى هدوء الرأى العام المصرى (٣٦)

وكان كلاهما يعتقد أنه كان هناك هدوء فى الرأى العام المصرى ولكنه هدوء الخوف من بطش القوات البريطانية الواردة من الهند بأعداد متزايدة ولذلك مع تطور الموقف الحربى بدأ التفكير فى احتمال دخول تركيا الحرب ضد بريطانيا وبدأ ظهور حقيقة الشعور المعادى الذى يكنه الشعب المصرى وخاصة الفئات الاسلامية منه للاحتلال . وتزايد قلق بريطانيا عما ينتظر أن يحدث لو نشبت الحرب بينها وبين تركيا ولذا تلقى شيتهام من وزارة الخارجية البريطانية تعليمات بضرورة اعلان الاحكام العرفية قبل صدور بلاغ قيام الحرب مع تركيا وأنه يجب على القائد العام أن يصدر ذلك الاعلان بمقتضى مذكرة من شيتهام دون الرجوع الى لندن . (٣٧)

على أنه بعد أن أعلنت روسيا الحرب على تركيا فى ٢ أكتوبر ١٩١٤ ، ووضحت ضرورة دخول بريطانيا الحرب ضدها وبالتالى ضرورة صدور اعلان بفرض الحماية على مصر قام شيتهام بالتشاور مع القائد العام ومستشارى دار

---

٣٥ F.O. 407/183 No. 147 – Cheetham to Sir E.Crow – Sept. 7,1914
Enclosure – Note from the Adviser of the Interior to His Majesty's Acting Consul General on the general situation in Egypt .

٣٦ F.O. 407/183 – Private – Cheetham to Sir E.Crow ,Sept11,1914

٣٧ F.O. 407/183 No. 231 – Grey to Cheetham – Sept.27,1914 ,
and No. 266 – Grey to Cheetham – Oct. 17,1914

المحتشد البريطاني ثم قام بالاتصال بالزعيم الخديوي حسين رشدي باشا الذي أبدى استعداده للبقاء في منصبه بشرط أن يعلن القائد العام البريطاني الاحكام العرفية وأن يتخذ الاجراءات الضرورية للسيطرة على الموقف ، وبذلك يصبح مسئولا عما يستجد من أعمال العصيان والثورة التي سيتعرضها قبول الحماية كما وعد بضمان السلوك الودي من جانب الرؤساء الدينيين ، وهو وعد اعتبره شيخهم في حانب عظيم من الاهمية (٣٨)

وهكذا أصدر اعلان الجنرال السير جون ماكسويل في ٢ نوفمبر ١٩١٤ باعلان الاحكام العرفية وكان نصه كما ورد في الوقائع المصرية لكن معلوما أنى أثرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن أخذ على مراقبة القطر المصري العسكرية لكي يتدمن حماوه ، وبناء على ذلك صار القطر المصري تحت الحكم العسكري من تاريخه " (٣٩) ، ثم أصدر اعلانا آخر حذر فيه الاهالي من تكدير السلام العام ومساعدة أعداء انجلترا وحلفائها ، وطلب فيهم اتباع جميع الاوامر التي تصدرها السلطات العسكرية ، ثم أصدر تصريح ٦ نوفمبر ١٩١٤

ثانيا — تصريح ٦ نوفمبر ١٩١٤

بعد اعلان الاحكام العرفية أصدر ماكسويل تصريحا نشر في الوقائع المصرية جاء فيه " لقد كلفت أن أعلن أنه من يوم ٥ نوفمبر ١٩١٤ أصبحت بريطانيا العظمى وتركيا في حالة حرب ، ولو أنه عند ابتداء الحرب الناشبة بين جلالته وبين أمبراطورية العثمانية والمانيا قد أقدمت الحكومة العثمانية مرارا تحت نفوذ أعداء جلالته على خرق حرمة الحقوق المكتسبة لجلالته بمقتضى القوانين الدولية والمعاهدات فان حكومة جلالته قد تحاشت مقابلة هذه الاعمال بمثلها تحاشيا دقيقا وحتى أرغمت على ذلك ، ليس فقط بسبب الاستعدادات في سوريا التي لا يمكن الا أن تكون موجهة ضد القطر المصري ، بل بسبب خرق حرمة الحدود المصرية بواسطة عصابات مسلحة واعتداء قوات الدولة العثمانية البحرية على أملاك أحد حلفاء جلالته تحت قيادة ضباط المانيين بدون سبب يحملها على هذا الاعتداء ، فان بريطانيا تحارب الآن لتدعيم هذا الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التي كفلتها معاهدة على في الاصل في ميدان له الآن ، وباستمرار هذا الخطر على التمتع بالسلم والرخاء الذين تتمتع بهما مدة الاحتلال البريطاني في ثلاثين عاما مضت .

ولعلم بريطانيا العظمى بما للسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مسلمي القطر المصري ، فقد أخذت بريطانيا على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصري أية مساعدة ، ولكنها مقابل ذلك تنتظر من الاهالي وتطلب اليهم الامتناع عن أي عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها الحربية أو أداء أي مساعدة لاعدائها " (٤٠)

وهذا أن أصدر القائد العام للقوات البريطانية في مصر هذا التصريح وحتى نهاية الحرب العالمية الاولى وزارة الحربية البريطانية تحاول الغاءه في الوقت الذي كانت فيه وزارة الخارجية البريطانية ترى أنه من الخطأ اللجوء الى ذلك الالغاء

---

٣٨ — F.O. 407/183 No. 237 - Cheetham to Grey - Nov. 1, 1914

٣٩ — الوقائع المصرية — عدد غير اعتيادي — ٢ نوفمبر ١٩١٤

٤٠ — الوقائع المصرية — عدد ٧ نوفمبر ١٩١٤

لقد أثير هذا الموضوع عندما بدأت تظهر مشكلة العاصمة التي قد تطلب من مصر فيما يتعلق بنفقات الحرب والرسوم الجمركية وأجور السكك الحديدية والتلغرافات المستحقة لمصر والتي كانت الحكومة المصرية تنفقها على حساب الجيش البريطاني ، وكان رد السير أدوارد مبسل المستشار المالي في مصر في ذلك الوقت " أن تصريح ٦ نوفمبر قد أعطى للهندي الهياج الشعبي ، وهو وعد دعائي في جوهره يعني اذا تحول الشعب المصري بأغلبيته ويؤكد فان الحكومة البريطانية لن تطالب بهم مثل هذا الشيء ، وأنه بالرغم من ذلك التصريح فقد أصدرت الحكومة المصرية تعليماتها الى مصالحها بأن تنفذ فورا جميع مطالب السلطات العسكرية البريطانية على أن تسجل النفقات في حساب العهد والاعانات المتعلقة بوزارة المالية للتسوية في نهاية الحرب (٤١)

أثارت وزارة الحربية البريطانية موضوع هذا التصريح مرة أخرى عند مناقشة مدى المساعدة التي تقدمها الحكومة المصرية في الحرب ، وكان رد ونجيت على القائد العام للقوات البريطانية في مصر وقتئذ " السير ارشيبالد موري " انه يجب أن نتذكر أنه عند نشوب الحرب مع تركيا كان يعيش في أكثر من ١٢ مليون مواطن في وادي النيل كأعداء ستة عشر مليون شخص عداؤهم بالقس ، ولهذا أصدر ماكموبل هذا التصريح الذي لولاه لكان في الامكان القول بأن نصيب مصر في نفقات الحرب قليل كاف اذا تم على أساس تعداد سكانها (٤٢)

كما أثارت وزارة الحربية البريطانية نفس الموضوع مرة أخرى عندما بدأت السلطات العسكرية في القاهرة تلح على ضرورة تدبير العمال المصريين اللازمين للعمل في تلك السلطات ، وكان رأيها أن هذا التصريح كان حجر عثرة في سبيل الاستخدام الكافي لموارد مصر لمواصلة الحرب ، وتساءل الايرل اوف دربي عما اذا كان من الممكن الغاء هذا التصريح (٤٣) ، الا أن وزير خارجية بريطانيا عارض هذا الاتجاه ، وعندما طلب من ونجيت العمل على تدبير العمالة اللازمة كان طلبه مقترنا بضرورة مراعاة الشعور الوطني المصري (٤٤)

وكان ونجيت يرى أنه لن يستطيع تدبير ١٠٠٠٠ عامل لاستخدامهم في تلك السلطات العسكرية بالوسيلة التي اقترحتها تلك السلطات أي بالتجنيد الاجباري بالقسر والاكراه الا اذا الغى تصريح ٦ نوفمبر ١٩١٤ ، وذكر أنه بالرغم من أنه يتمنى أن يقوم بأية قدرة أي قرار يتخذ في هذا الصدد ، الا أنه يود أن يوضح أنه يعارض بشدة الغاء هذا التصريح ، لانه مع هذا الالغاء لن تستطيع السلطات البريطانية في القاهرة تجنب الكراهية المرتبطة بتدابير التجنيد ، والتي ستعبر عن نفسها على شكل اضطرابات داخلية وستتطلب الامر زيادة واضحة في القوات البريطانية في مصر وستظل ان لم تزل تماما المساعدة التي كانت تقدم لهم في تلك الوقت (٤٥)

---

٤١ — F.O. 407/183 No. 93 - Sir H.Mc Mahon to Mr. Balfour - June 6,1916 - Enclosure - Lord E.Cecil to Sir Mc Mahon May 16,1916

٤٢ — F.O. 407/183 - Enclosure in No104 - Sir R.Wingate to Sir A.Murray - May 23,1917

٤٣ — F.O. 407/183 - Enclosure in No.105 - The Earl of Derby to Sir R.Graham - July 2,1917

٤٤ — F.O. 407/183 - No.106 - Mr. Balfour to Sir R.Wingate July 5,1917

٤٥ — F.O. 407/183 - No.113 - Sir R.Graham to Sir R.Wingate Aug. 22,1917

والتزح جراهام على وجست البدأ في حملة نشطة لتدبير العمال اللازمين يمين أن بريطانيا تأمل تجنب الغاء هذا التصريح (٤٦) ،وكانت قد شكلت لجنة في القاهرة خضوعا نائب المستشار العالي " لندساي " وستشار الداخلية " هيلز " ومدير مصلحة السكك الحديدية " ماكسويل " وضابطين من القوات البريطانية في مصر لبحث المعاونة التي يمكن لمصر تقديمها للجيش البريطاني ،وكان من رأي هذه اللجنة أن تصريح نوفمبر الماضي يعتبر معوقا أمام تقديم العون للجيش البريطاني سواء في التجنيد الاجباري او غيره (٤٧) الا أنهم كانوا يروا بالرغم من ذلك أن ذلك التصريح قد ولد ميتا منذ البداية الا أن الحكومة المصرية قد قامت بجهد كبير في تقديم المساعدة المباشرة للجيش البريطاني وأن أثر هذا التصريح من الناحية العملية أسوء قل المساعدة التي كانت مقدمة مصر تقدمها طواعية ، وكان من رأيهم أيضا أنه من الخطأ الغاء التصريح (٤٨)

وعندما طلب البريطانيون مساهمة مصر المالية في الحرب أكد الوزراء المصريين وفيهم في تقديم تلك المساهمة دون أن يقتضي الامر الغاء التصريح ودلل وجست على ذلك أنه سبق وأرسل رئيس الوزراء المصري في يناير ١٩١٦ مذكرة الى المستشار العالي وضح فيه أنه بالرغم من هذا التصريح فان الحكومة المصرية لديها الرغبة الأكيدة في المساهمة المالية بذلك اقترحوا تقديم هدية قدرها ٥٠٠ و ٥٠٠ جنيه مصري ،وهو نفس الرقم الذي قدرت عليه نفقات الحرب (٤٩)

وهكذا استمر هذا التصريح باقيا حتى نهاية الحرب ،وكما هو واضح كان الخوف من هياج الرأي العام المصري هو العامل الاساسي في رفض الغائه .

ثالثا ـ مشكلة انعقاد الجمعية التشريعية

من المعروف أن وزارة الخارجية البريطانية كانت قد وافقت في ١٠ أبريل ١٩١٢ على ادماج الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين وجمع صلاحياتهما في هيئة واحدة باسم الجمعية التشريعية (٥٠) ومن المعروف أيضا أن كتشنر قد أرسل الى جراي بعد أن وقع الخديو عباس الثاني القانون الاساسي لها يستأذنه في موعد النشر (٥١) الذي تم فعلا في ٣١ يوليو ١٩١٢ بصدور القانون رقم ١٩١٢/٢٩ ،وأنه قد تم افتتاحها في ٢٢ يناير ١٩١٤ وأن الفصل التشريعي الاول لها قد انتهى في يونيو ١٩١٤

ومع قيام الحرب العالمية الاولى أجل موضوع دور انعقاد الفصل التشريعي الثاني الذي كان محددا له أول نوفمبر ١٩١٤ ،عندما بدأت تثار موضوعات التشريعات المالية المقترحة والتي كانت تتضمن زيادة رسوم طوابع البريد والمحاكم وتحديد ساعات الاراضي المزمع زراعتها قطنا عام ١٩١٥ ... وغير ذلك ، وكانت هذه التشريعات تتطلب تعديل بعض القوانين القائمة ثم يصدر بها مراسيم بعد استشارة الجمعية التشريعية

---

٤٦ — F.O. 407/163No. 112 – Sir R.Wingate to Mr. Balfour Aug.20,1917

٤٧ — F.O. 407/163 No. 117 – Sir R.Wingate to Mr. Balfour Aug. 21 , 1917

٤٨ — F.O. 407/163 – Enclosure in No. 117 – Commitee's Report on Man Power in Egypt . Aug.21,1917

٤٩ — F.O. 407/163 No. 117 – Sir R.Wingate to Mr. Balfour Aug. 21,1917

٥٠ — F.O. 407/160 – No. 57 Sir Edward grey to Viscount Kitchener – Rec. Apr. 10,1913

٥١ — F.O. 407/160 – No. 81 Viscount Kitchener to Sir Edward Grey – Rec. July 2,1913

وكان حسين رشدي باشا اقتراحات أمام نظارة حسين رشدي باشا :

١ ـ اصدار القوانين المسألة ذكرها من استشارة الجمعية التشريعية ، أسوة بما سبق اتباعه عند اصدار قانون المالية ، والتي منها قرار " الموراتوريوم " ، القرار الرسمي بتأجيل دفع الديون المستحقة ، والقرار المتعلق بإيقاف العمل بقوة المثل ، وقرار تحديد أسعار الجنيه الذهبي .

٢ ـ استشارة الجمعية التشريعية .

٣ ـ تحليل الجمعية التشريعية بإقالة نظارة مؤقتا .

وكان مبعث هذا الرأي هو الرغم من أنه سبق أن اعتبرت المحاكم الوطنية والمحاكم المختلطة عدم استشارة مجلس شورى القوانين في بعض القرارات باطلة ، إلا أنه ليس من المؤكد طبقا لما سيكون عليه القرار في حالة الجمعية التشريعية ، وذكر أن المحاكم الوطنية قد اعتبرت قوانين الموراتوريوم الصادرة أثناء وبعد الحرب العالمية ، قوانين ملزمة ، وأنه بالرغم من صدور بعض أحكام متناقضة من المحاكم المختلطة بخلاف أحكام المحاكم الوطنية ، إلا أنه إذا سلمت بعض القوانين دون الرجوع إلى الجمعية التشريعية واثيرت مسألة شرعيتها فإن النتيجة المتوقعة هي بطلان تلك القوانين .

أما النظار فكان من رأيهم عدم استشارة الجمعية التشريعية في ظروف الحرب لتأثرهم بالصراع والخلاف الذي حدث في دورة الانعقاد الأولى ، هذا إلى جانب احتمال فشل بعض الأعضاء في فهم أهمية القوانين المطلوب اصدارها ، بالإضافة إلى أنه كان احتمال كون معارضتهم الاجراءات المالية التي قد تؤثر على مصالحهم وخصوصا فيما يتعلق بقضية الديون الخاصة بضريبة التركات التي لم يتسنى لها الظهور في دورة الانعقاد الأولى لعدم حصولهم على الايرادات اللازمة لصدوره .

وإذا كان من رأي مبعثهم وجوب التمهيدات التي قد تحدث خلال انعقاد الجمعية التشريعية والتي من الصعب التنبؤ بإمكانياتها في ظروف الحرب خاصة وانه من المتوقع أن افتتاح تلك الجمعية سيعطل أرصدة كبيرة للبلاد قبل نظارة حسين رشدي باشا التي تعهدت بالتعاون مع بريطانيا ، كما أن ذلك الافتتاح سيفتح المجال لتدخل خطير من النفوذ الأجنبي ، ولما كانت ظروف الحرب تتطلب تحقيقا اعمالا توجه تقوم بها السلطات البريطانية ، إذا قد اقترح تأجيل انعقاد الجمعية التشريعية الى أول يناير ١٩١٥ ، على أن يوقف العمل بالقوانين الصادرة خلال فترة التأجيل إذا صدر ١٥ يوما من ذلك التاريخ دون أن تقدم للجمعية التشريعية لمناقشتها (٥٢)

وكان من رأي وزارة الخارجية البريطانية عدم تحديد تاريخ معين للتأجيل بل يذكر أن انعقاد الجمعية التشريعية سيتحدد عند توقف العمليات العدائية الوجهة ضد مصر ، وأيد من المحفل القول بأن جميع القوانين التي تصدر خلال فترة التأجيل تقدم مرة أخرى الى الجمعية التشريعية بدلا من القول بأنه سيتوقف العمل بها بعد خمسة عشر يوما من أول يناير ١٩١٥ (٥٣)

إلا أن النظار المصريين كانوا ـ كما ذكر عبعثهان ـ يفضلون تعطيل مؤقت للجمعية التشريعية بتعهد تعطيلات متتالية حسب الظروف لأن هذا سيكون أكثر

F.O. 407/163 No. 191 – Cheetham to Grey – Sept. 29, 1914 — ٥٢

مجهولا لدى الرأى العام الذى قد يخفى الغاء الجمعية نهائيا . وأرسل الى جراى ان المادة الثانية من المرسوم المقترح صدوره والذى جاء فيه " كل مرسوم موافق لا يكون له صلة جوهرية وضرورية بصدر دون عرض على الجمعية التشريعية بقدر أثره بموجب أحكام القانون الاساسى بقوة القانون بعد خمسة عشر يوما من اجتماع الجمعية الا اذا عرض عليها خلال المهلة المذكورة "[٥٤] ، وقد وافق جراى على تخصيرات شديدة بشأن تأجيل التى يراعها الدائنون المصريون [٥٥]

وفعلا صدر أمر عال فى ١٨ أكتوبر ١٩١٤ بتأجيل دور الانعقاد الثانى الذى كان محددا له أول نوفمبر ١٩١٤ الى أول يناير ١٩١٥ ، وفى ٢٩ ديسمبر ١٩١٤ صدر مرسوم بتأجيل دور الانعقاد الى ١٥ فبراير ١٩١٥ ثم صدر مرسوم آخر بتأجيله بتأجيله الى ١٥ أبريل ثم الى أول نوفمبر ١٩١٥ ثم أجل الى أجل غير مسمى بموجب المرسوم الصادر فى ٢٧ اكتوبر ١٩١٥ ، ولم تدع الجمعية بعد ذلك للاجتماع

وكان واضحا تماما أن الرغبة فى عدم اثارة الرأى العام المصرى كانت وراء التأجيل بالطريقة التى اتبعت فيه [٥٦]

رابعا — مشكلة العلاقات الخارجية المصرية

منذ الايام الاولى للتخطيط لفرض الحماية على مصر اتفقت سلطات الاحتلال البريطانى فى القاهرة مع وزارة الخارجية البريطانية على ضرورة الغاء نظارة الخارجية المصرية (F.O.) ، بالرغم من أنه من الناحية الواقعية كان المعتمد البريطانى فى القاهرة منذ بداية الاحتلال هو المشرف على فعالية العلاقات الخارجية المصرية الهامة وكان دور نظارة الخارجية فى فعالية تلك العلاقات لا يتعدى تنفيذ " ما لها من الالتزامات " أو تدوين ما يكون قد أجراه من اتفاقات مع تلك الدول .

ولعل ما جاء فى قرار مجلس النظار برئاسة حسين رشدى باشا بتاريخ ٥ أغسطس ١٩١٤ " بعدم التدخل مع انجلترا وبرعايتها وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب فى الاراضى والموانىء المصرية واعتبار السفن الالمانية الراسية فى الثغور المصرية سفنا معادية وحجزها فى تلك الثغور " ما يعطى مثلا لتلك التصاريح الالتزامية فقد ذكر فى ديباجته " أفيد على الحكومة المصرية أن تتخذ .... الخ " ولم تستطع الحكومة المصرية بالرغم من رفضها فى المحافظة على حيادها الا أن توافق .

ولم تكن تلك السلطات البريطانية فى القاهرة تخشى من الناحية الواقعية هياج الرأى العام المصرى أو حدوث رد فعل لذلك الالغاء الذى يمكن اعتباره سحب أحد مظاهر الحرية التى كانت تتمتع بها الحكومة المصرية من حيث اتصالها بالدول الاجنبية أو اتصال الدول الاجنبية بها فى العديد من العلاقات الاجنبية . ولذا كانت المشكلة الرئيسية التى واجهتها هى كيفية تنظيم العلاقات الخارجية بعد ذلك الالغاء ، فقد اختلفت الاراء فيما يتعلق بهذا الامر ، لقد كان

F.O. 407/183 No. 196 – Cheetham to Grey – Oct. 12,1914 — ٥٤
F.O. 407/183 No. 257 – Grey to Cheetham – Oct.15 ,1914 — ٥٥
F.O. 407/183 No. 197 – Cheetham to Grey – Oct. 12,1914 — ٥٦

هناك رأى بأن تشرف السلطات البريطانية بالقاهرة بنفسها على العلاقات الخارجية المصرية مباشرة على أن تبقى أجهزة النظارة لتقوم بأعمالها الادارية (٥٧) ، كما كان هناك رأى آخر بأن تتحول تلك النظارة الى ادارة للشئون الخارجية تتبع رئيس النظار المصرى على أن يكون لها اتصال مباشر مع ممثل بريطانيا (٥٨)

على أنه عندما أثار كل من ممثلى فرنسا وروسيا فى القاهرة مشكلة رعاياهما فى مصر بعد اعلان الحماية ، كان من رأى ممثلهما " انه لما كانت الدول صاحبة الامتيازات ستفقد نفوذها الذى كانت تتمتع به من قبل فى عدة مسائل مثل العقود والاتصالات الشخصية ، هذا بالاضافة الى أن دار المعتمد البريطانى لا تملك العدد الكافى من الموظفين لمواجهة هذه الاتصالات فانه يقترح أن يتصل ممثلى تلك الدول بوكيل الخارجية فى كل الامور التى يرون فيها ضرورة الاتصال بالممثل البريطانى بشأنها (٥٩)

واخيرا حسمت وزارة الخارجية البريطانية مشكلة تنظيم العلاقات الخارجية المصرية بعد شهرين من المناقشات المتبادلة مع السلطات البريطانية بالقاهرة ببرقية كان مما جاء فيها :

" ان روح الحماية ، أن الدولة الحامية هى المسئولة وحدها ومباشرة عن العلاقات الخارجية للبلد الموضوع تحت الحماية ، وان حكومة جلالته تعنى أن المندوب السامى البريطانى سيصبح وزيرا للخارجية ، كما هى الحال فى تونس و مراكش ويمكن أن تستمر ادارة الخارجية القائمة بالرغم من ضرورة حدوث تغيير فيها بعد الحماية ، على أن تقتصر الاتصالات الرسمية لممثلى الدول الاجنبية على المندوب السامى وفى حالة غيابه يتم الاتصال مع القائم بأعماله ووكيل الخارجية أو رئيس النظار ، والمندوب السامى بصفته وزيرا للخارجية يملى ارسال المراسلات التى تصله الى تلك الادارة موضحا عليها تعليماته النهائية ، ولذا يجب أن يوضع نظام دائم للاتصال بين المندوب السامى وتلك الادارة (٦٠)

خامسا — مشكلة الامتيازات الاجنبية والقضاء الاجنبى

ومن المشكلات التى رأت بريطانيا أنها ستواجهها أيضا ، مشكلة الامتيازات الاجنبية والقضاء الاجنبى ، فقد كان الرأى العام المصرى يطالب بالغائها وكانت بريطانيا ترى ضد احتمالها لمصر أن هذه المشكلة من أكبر المشاكل التى تعوق أعمالها فى مصر ، ولكن خشيتها من اثارة الدول الاوروبية وعلى الاخص فى موضوع احتمالها أصر دفعها الى العمل على ارضاء تلك الدول بعدم اتخاذ أى اجراء فعال يدل على رغبتها فى حل تلك المشكلة بالرغم من أن معتمديها فى القاهرة كانوا يعتقدون بحق حين وآخر أن هذه الامتيازات وذلك القضاء الاجنبى يحميان أعمالهم فى تطوير الاحوال الادارية والمالية فى البلاد

حتى أن كتشنر كان يفكر قبيل قيام الحرب العالمية الاولى فى اتخاذ اجراء ضد الغاء الامتيازات الاجنبية بالعمل على ضم مصر للامبراطورية البريطانية

F.O. 407/183 No. 266 — Grey to Cheetham — Oct.17,1914 — ٥٧
F.O. 407/183 No. 286 — Cheetham to Grey — Nov.23,1914 — ٥٨
F.O. 407/183 No. 318 — Cheetham to Grey — Dec.14,1914 — ٥٩
F.O. 407/183 No. 425 — Cheetham Grey to Cheetham — ٦٠
Dec.15,1914

الا أن وزارة الخارجية البريطانية لم توافق على وجهة نظره وأرسل له كرومر يبلغه أن الغنم لن يحل مشكلة الامتيازات ، هذا فضلاً عن أن الدول الاجنبية لا يمكن أن تتنازل طواعية عن حقوقها " (٦١)

وعندما ظهر احتمال دخول تركيا الحرب ضد بريطانيا بدأت تطفو على السطح من جديد مشكلة الغاء الامتيازات الاجنبية والمحاكم الاجنبية كعامل من عوامل ارضاء الرأي العام المصري ، ففي ٣١ أغسطس ١٩١٤ قدم المستر رولاند ستورس المستشار الشرقي للوكالة البريطانية تقريرا جاء فيه " ان تحويل السيادة الاسمية من السلطان الى ملك بريطانيا اذا صاحبه الوعد بفتح مصر حكما ذاتيا بقرار بالغاء الامتيازات الاجنبية ، سيؤدي الى تخليص ضمائر المصريين من كابوس الولاء للدولة العثمانية وسيبعث تقريبا تأثير جاذبية الجامعة الاسلامية (٦٢)

وبالرغم من أن وزارة الخارجية البريطانية كانت في البداية ترى عدم المساس بالامتيازات الاجنبية حتى لا تثار أي تعقيدات أخرى في مواجهة بريطانيا وخاصة مع ايطاليا (٦٣) ، الا أن هذا الموضوع وضع في الاعتبار وأرسلت الى سلطاتها في القاهرة تبلغها أنها ستراسل لها فيما بعد ماذا سيكون عليه موقف بريطانيا (٦٤)

وكان شيتهام يرى أن الحل الحملي بالنسبة للمحاكم المختلطة هو ألا تحدث أي تغيير في الوضع القائم وتظل حتى تنتهي الحرب (٦٥)

ويمكن تلخيص دراسة وزارة الخارجية البريطانية لهذه المشكلة في أن وجود حالة الحرب مع تركيا وحلفائها سيبعث من الناحية النظرية المعاهدات التي تعتمد عليها حقوق الامتيازات لهذه الدول في مصر ، ولن يكون لمحاكمها القنصلية حينئذ أي أسس قانونية للبقاء ، وستكون جميع الاعمال القضائية طبقا للاجراءات التي يتخذها القائد العام للقوات البريطانية في مصر في حالة الاحكام العرفية ولكن لما كان من المناسب السماح باستمرار بعض الاعمال القنصلية ، لذا يجب على القائم بأعمال المعتمد البريطاني في القاهرة استصدار مرسوم خديوي يوزع على القنصليات عملها فيه استمرار المحاكم القنصلية وغيرها من المحاكم الاجنبية في عملها القضائي العادي في مصر على ألا تتعارض مع الاجراءات التي يستلزمها اعلان الاحكام العرفية (٦٦) ثم قام جراي بابلاغ ممثلي روسيا وفرنسا في لندن وسفراء بريطانيا في فرنسا وروسيا والقسطنطينية والقائم بأعمال المعتمد البريطاني في القاهرة أن بريطانيا ستضطر الى اعلان الحماية على مصر في حالة دخول تركيا الحرب ضدها وأن الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة ستصدر الى حين اجراء مباحثات بخصوصها (٦٧)

ولارضاء المصريين كلفت وزارة الخارجية البريطانية شيتهام بابلاغ الامير حسين كامل أن الحكومة البريطانية قد أوضحت مرارا أن المعاهدات المعروفة باسم

---

٦١ — Magnus,Philip : Kitchener - Portrait of an Imperialist P.273

٦٢ — F.O. 407/183 - Private - Cheetham to Grey - Sept. 1,1914
Enclosure by R.S. - Note respecting the state of public opinion in Egypt - Aug.31,1914

٦٣ — F.O. 407/183 No. 191 - Grey to Cheetham - Sept.10,1914

٦٤ — F.O. 407/183 No. 231 - Grey to Cheetham - Sept.27,1914

٦٥ — F.O. 407/183 No. 197 - Cheetham to Grey - Oct. 12,1914

٦٦ — F.O. 407/183 No. 251 - Grey to Cheetham - Oct. 12,1914

٦٧ — F.O. 407/183 No. 771 - Grey to Sir F.Bertie and no. 675 to S.O.Buchanan and 261 to Cairo and 672 to Constantinople Oct.15,1914

المتيازات الاجنبية المقيدة بها الحكومة المصرية أصبحت لا تتسجم [illegible] مع تطور البلاد ، وأنه ملزمن للقول أن الحكومة البريطانية في نيتها مراجعة تلك المعاهدات وتعديلها ، وأن ذلك يكون أكثر ملاءمة لو تأجل حتى نهاية الحرب " (٦٨)

سادسا ـ مشكلة الواجهة المصرية للحكم في مصر

كانت السلطات البريطانية في القاهرة ترغب في الابقاء على واجهة مصرية تحكم البلاد بدلا من خالها ممثلة في خديوي من أسرة محمد علي بعد خلع عباس الثاني ووقع اختيارها في ذلك على الامير حسين كامل على أن تعاونه نظارة مصرية قررت أن تكون هي نظارة حسين رشدي باشا القائمة في الحكم بالفعل ، وكان يواجهها في ذلك ثلاثة مشاكل هي خلع عباس الثاني والابقاء على نظارة حسين رشدي وقبول حسين كامل الحكم مع لقب سلطان كما توضحه الفقرات التالية :

١ ـ خلع الخديو عباس الثاني

لم يكن موضوع خلع عباس الثاني في حاجة الى دراسة واتخاذ قرار للتنفيذ الفوري فيه ، فهذا ما كان يسعى اليه كتشنر منذ أن غادر الى لندن في صيف عام ١٩١٤ لقضاء اجازته يبحث عدة مشاكل متعلقة بمصر من بينها مشكلة خلع الخديو عباس الثاني الذي يكن له كراهية خاصة منذ سنوات الشقاق ١٩١١ ـ ١٩١٤ والذي سبب للسلطات البريطانية في القاهرة وخاصة في السنة السابقة على قيام الحرب متاعب لا حصر لها ، وكان عباس يشك في نوايا كتشنر ازاءه ، وان كان واثقا أنه لن يستطيع سوى دفع عكوسته الى الاتصال باستنبول لاستصدار فرمان من السلطان بخلعه ، ولذلك قام بتدبيره بالسفر الى استنبول لقضاء اجازته ولاحباط أي محاولات تجريها بريطانيا من هذا القبيل .

على أنه بعد أن نشبت الحرب وظهر احتمال دخول تركيا فيها مع رغبة بريطانيا في فصل مصر عن تركيا ولو على الحماية عليها ، فكرت في التعجيل بهذا الخلع ضمانا لعدم اثارة المشاكل والمتاعب للسلطات البريطانية في القاهرة في وقت هي تحتاج فيه الى هدوء الرأي العام والى رغبتها في الاستئثار بالسلطة في مصر كاملة ، وهذا غير ممكن مع وجود عباس صاحب السلطة الشرعية على رأس الدولة ، هذا بالاضافة الى تعيينها لحاكم جديد سيجعل منه شخصا رهن اشارتها يمكنها أن تملي عليه ما شاءت من تعليمات وتجبره على تنفيذ ما شاءت من طلبات .

ولما كانت بريطانيا ترغب في المحافظة على حياد تركيا في الحرب وبالتالي على هدوء الرأي العام المصري ، لذا لم تلجأ الى اتخاذ أي قرار عاجل بخصوص خلعه ، بل أخذت تتخذ ذلك تدريجيا ابتداء من منع عودته الى القاهرة حتى صدور قرارها بخلعه بعد اعلان الحماية على مصر . وبالرغم من أنه يمكن القول أن وجود كتشنر في وزارة الحربية البريطانية في ذلك الوقت هو الذي دفع الوزارة البريطانية الى اتخاذ قرار الخلع ، الا أن الوثائق البريطانية توضح أن السلطات البريطانية في القاهرة هي التي كانت المحرك الاساسي لهذا الموضوع .

لقد كان حسين رشدي باشا يتوقع فصل مصر عن تركيا في حالة نشوب حرب

---

٦٨ ـ P.O. 407/183 No. 198 – Cheetham to Grey – Oct. 13, 1914

بعضها وبين بريطانيا ، لذا أرسل الى عباس يستدعيه للعودة الى مصر وأبلغ شيتهام أنه يعمل ذلك لرغبته في عرض وجهة نظره في أن منح مصر الحكم الذاتي مع ذلك الفصل سيحول الرضى من المصريين (٦٩) ، الا أن جراى كان من رأيه أن مجرد الاتصال لطلب عودة عباس قد يسبب ذعرا وهياجا شديدين داخل البلاد وابلغ شيتهام أنه أصدر تعليماته الى ممثل بريطانيا في القسطنطينية للمذكرة بعدم العودة الى مصر [ا] (٧٠)

أما السلطات البريطانية في القاهرة فقد كانت دائما في صف عدم عودة عباس الى الحكم . فقد كانت على يقين بحكم تواجدها خلال فترة الشقاق بين كتشنر وعباس أن عودة عباس ستؤدي الى العديد من المشاكل أمامها ولذا نجد شيتهام يكرر دائما في كل مراسلاته مع لندن أن الموقف في مصر هادىء جدا وأن هذا الهدوء يرجع الى غياب الخديو ، ذلك الغياب الذي مكن النظار المصريين من التعاون مع تلك السلطات وأسهم بجهد مشترك في تحقيق الهدوء والسكينة داخل البلاد (٧١) ، وأرسل يستحضر نبأ اذا كان قد تقرر ذهاب الخديو الى ايطاليا موضحا أن غيابه عن مصر دفع النظار المصريين الى زيادة الاعتماد على سلطات الاحتلال وأن ولاءهم لن يتحقق بين الخديو وتلك السلطات كما كانت الحال خلال العام السابق (٧٢)

بالرغم من أن حسين رشدي باشا قد أرسل الى عباس يبلغه بأنه على يقين من أن الحكومة البريطانية ليس لها أية نوايا عدائية ضده ورجاه أن يستجيب لرغباتها وبالرغم من أن شيتهام قام بالاتصال بوزارة الخارجية البريطانية لابلاغه عن طريق سفير بريطانيا في القسطنطينية أنها ترغب من سموه أن يتجه الى أي بلد محايد وأنها لا ترغب في اجراء أي تغيير في مركزه (٧٣) ، الا أن عباس كان ينظر الى موضوع احتجازه في استنبول على اعتبار أنه اجراء تمهيدي لخلعه وأن بريطانيا ستتولى خلعه سواء بقي في استنبول او غادرها الى أي بلد محايد ولذا رفض الاذعان للمطالب البريطانية . وظهر من الوثائق البريطانية فيما بعد أنها كانت قد قررت فعلا عزله وأرسل جراى الى شيتهام في ١٢ أكتوبر ١٩١٤ يطلب منه تجميد صدور اعلان يصدر في حالة الحرب مع تركيا بعزل عباس ومنح منصب الخديوية الى الامير حسين كامل (٧٤) الذي لم يكن حتى ذلك التاريخ يعلم عن هذا الترشيح شيئا واستمر لا يعلم عنه شيئا حتى توجه به في ٢٠ أكتوبر ١٩١٤

وكان نص مسودة ذلك الاعلان " ان وزير خارجية بريطانيا يرى أن المصالح العام يتطلب خلع صاحب السمو عباس حلمي باشا من منصب الخديوية الذي عرش على صاحب السمو حسين كامل باشا أكبر أبناء الخديو السابق اسماعيل باشا الباقين على الحياة وأنه قبل المنصب " ، وكان رأي شيتهام أن يكون الخلع وعرض المنصب قرارا بريطانيا (٧٥) ، وقد وافق جراى على ذلك بعد أن عدل صيغة الاعلان ليكون " كلفت من وزير خارجية بريطانيا أن أعلن أن حكومة جلالته قد قررت خلع [illegible] " (٧٦)

F.O. 407/183 No. 87 – Cheetham to Grey – Aug. 14,1914 – ٦٩
F.O. 407/183 No.100 – Grey to Cheetham – Aug. 15,1914 – ٧٠
F.O. 407/183 No.147 – Cheetham to Grey – Sept. 7,1914 – ٧١
F.O. 407/183 Private– Cheetham to E.Crow – Sept.11,1914 – ٧٢
F.O. 407/183 No.178 – Cheetham to Grey – Sept.24,1914 – ٧٣
F.O. 407/183 No.249 – Grey to Cheetham – Oct. 12,1914 – ٧٤
F.O. 407/183 No.199 – Cheetham to Grey – Oct. 13,1914 – ٧٥
F.O. 407/183 No.266 – Grey to Cheetham – Oct. 17,1914 – ٧٦

على أنه ظهرت في يوم ٢٧ أكتوبر ١٩١٤ اشاعة قوية أن عربات الخديو عباس قد ارسلت له الى اعلاكه في دولوما بالاناضول وكانت هذه الاشاعة تعني أنه سيعود الى مصر على رأس حملة لتخليصها من الاحتلال البريطاني ، الامر الذي أثار الرهبة في قلوب القواد السلطات البريطانية فاسرع القائد العام لقوات البريطانية في مصر بالاتصال بكتشنر وزير الحربية لاتخاذ اللازم لان حضور الخديو سيعني التأثير على ولاء عدد كبير من الضباط المصريين ، كما أرسل شيتهام الى جراي وزير الخارجية مؤكدا ما أذيع لولا غياب عباس لما تصرف الضباط المصريون مع السلطات البريطانية بهذه الروح الغنية بالاخلاص والولاء ، وأوضح له أن نجاح التخطيط البريطاني يعتمد الى حد كبير على قبول الامير حسين كامل منصب الخديوية ، وبالتالي سيحصل ذلك السلطات على مساندته ونفوذه الذي سيمكن النظار من الاستمرار في مناصبهم (٧٧)

وعندما استقرت مشكلة خلع عباس وتعيين حسين كامل معلقة لاسباب سبق ذكرها في حينه ، حتى اعلنت الحماية البريطانية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وفي اليوم التالي ظهر في الوقائع المصرية النص التالي : " اعلان بخلع سمو عباس حلمي باشا عن منصب الخديوية وارتقاء عاضد العظمة السلطان حسين كامل على عرش السلطنة المصرية " يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر الى اقدام سمو عباس حلمي باشا خديو مصر السابق على الانضمام لاعداء الملك فقد رأت حكومة جلالته خلعه عن منصب الخديوية ، وقد عرض هذا المنصب السامي مع لقب سلطان مصر على سمو الامير حسين كامل أكبر الافراد الموجودين من عائلة محمد علي فقبله " (٧٨)

٢ ـ الابقاء على نظارة حسين رشدي باشا

من الناحية الواقعية لم تكن هناك ثمة مشكلة تواجه السلطات البريطانية في مصر فيما يتعلق بشخص حسين رشدي باشا سواء بصفته قائمقاما للخديو عباس الثاني او بصفته رئيسا لمجلس النظار .

لقد كانت تلك السلطات تؤمن أنها لن تستطيع حكم البلاد الا من خلال نظارة مصرية ، وكانت تثق أن حسين رشدي باشا وأعضاء نظارته هم أفضل من يساندهم خلال محنتهم من الحرب ، ولذا خططت لتجعله هو ونظارته القوة الوحيدة الباقية على مسرح الاحداث السياسية في مصر ، بمنع عباس من العودة وتأجيل انعقاد الجمعية التشريعية وانهاك قوى الاحزاب السياسية المصرية وخاصة الحزب الوطني بحيث لا يكون لها تأثير على ذلك المسرح ، وهذا ما عبر عنه شيتهام بقوله " انه عمل كل ما يمكن عمله لوضعهم (أي حسين رشدي باشا وباقي النظار) في خدمة زعماء شعبهم ، وأن غياب الخديو سيؤدي الى اعتماد النظار على السلطات البريطانية ولن يتمزق ولاءهم في اتجاهين كما كان في العام السابق بين الخديو وتلك السلطات (٧٩) وهذا شهادة عدوه الرأي العام ـ كما سبق القول ـ الى غياب الخديو الذي مكن النظار المصريين من التعاون الوثيق مع السلطات البريطانية وأسهم بجهد مشترك في تحقيق الهدوء والسكينة داخل البلاد (٨٠)

---

٧٧ ـ F.O. 407/183 Private - Cheetham to Grey Oct.26,1914

٧٨ ـ الوقائع المصرية عدد ١٩ ديسمبر ١٩١٤

٧٩ ـ F.O. 407/183 - Private - Cheetham to E.Crow - Sept.11,1914

٨٠ ـ F.O. 404/183 - No. 147 - Cheetham to Grey - Sept. 7,1914

ولم يكن حسين رشدى باشا أو أعضاء نظارته يجهلون ذلك الموقف ولذا كانوا يحاولون دائما الاستفادة منه بالحمل على توسيع قاعدة الحكم الذاتى فى البلاد ، فى الوقت الذى كانت فيه السلطات البريطانية تسعى للاستفادة من تلك النظارة لضمان هدوء الرأى العام المصرى وخاصة التيار الاسلامى منه من ناحية ، وتشديد قبضتها على البلاد من ناحية أخرى . ولذلك كان هناك صراع دائم يظهر ويخبو بين حسين رشدى باشا الذى كان يحدد دائما بالاستقالة اذا لم تجبه تلك السلطات الى مطلبه الرئيسى فى توسيع قاعدة الحكم الذاتى وبين السلطات البريطانية فى القاهرة التى كانت تعمل دائما على ارضائه وحثه هو وأعضاء نظارته على البقاء فى مناصبهم .

لقد كان شيتهام يعتقد أن النظار على استعداد للاستمرار فى الحكم ، ولكنهم يخشون عدم استطاعتهم السيطرة على الحركة العامة المعارضة لبريطانية داخل البلاد ، وأنهم يخشون أن الاحداث ستقود البلاد حتما الى اعلان عم مصر الى بريطانيا أو فرض الحماية عليها ، ولذا فهم يرغبون فى تأمين أنفسهم ضد ازاء هذين الاحتمالين (٨١)

وعندما ظهر جليا أن بريطانيا ستدخل الحرب ضد تركيا بعد اعلان تركيا الحرب عليها دعت حسين رشدى باشا بصفته القائمقام الخديوى مع الستر جرام مستشار الداخلية بصفة شخصية يوم ٣٠ أكتوبر ١٩١٤ ثم مع شيتهام بصفة رسمية موضحا ضرورة ارفاق اعلان الحرب مع تركيا باعلان منح مصر حكم ذاتى واسع النطاق ووضح له أنه اذا تم ذلك سيبقى فى منصبه بكل سرور وسيقدم معاونته المخلصة للسلطات البريطانية ، وأنه عندا ذلك سيتخلى عن منصبه ، وأعلن أنه يخشى أن يخلق الفصور الذيلى الوحيد لتركيا موقفا قد لا يكون من الممكن السيطرة عليه بدون الوعد بزيادة حقوق الحكم الذاتى .

وكان شيتهام يرى ضرورة بقاء حكومة حسين رشدى باشا فى الحكم وأن ارضائه هو أمر هام وأن ذكر موضوع الحكم الذاتى فى أى اعلان سيكون له أهمية فى التأثير على الفئات المثقفة من الرأى العام المصرى ، ولذا اقترح على جرانفيل أن يذكر فى فقرة الادارة الداخلية من الاعلان المزمع اصداره عند قيام الحرب بين بريطانيا وتركيا اشارة التصريح بالتقدم نحو الحكم الذاتى (٨٢) ووافق جرانفيل على ذلك (٨٣)

ولا شك فى أن الرغبة فى استمرار حسين رشدى باشا فى نظارته هى التى دفعت شيتهام قبيل اعلان الحرب مع تركيا الى التشاور مع القائد العام للقوات البريطانية والمستشارين البريطانيين فى القاهرة ثم محاولة اقناعه بالبقاء ولعلا وافق وأعلن أنه على استعداد للاستمرار فى منصبه اذا أعلنت الاحكام العرفية وتم احتلال الاتراك وادخل القائد العام بعض الاجراءات للسيطرة على الموقف كما أعلن أنه سيكون مسئولا عن أعمال العصيان والثورة التى قد يتعرضها قبول الحماية ووعد بضمان السلوك الودى له من جانب الرؤساء الدينيين ، وهى نقطة اعتبرها شيتهام على جانب عظيم من الاهمية (٨٤)

F.O. 407/183 No. 147 – Cheetham to Grey – Sept. 8,1914 – ٨١
F.O. 407/183 No. 232 – Cheetham to Grey – Oct .30,1914 – ٨٢
F.O. 407/183 No. 307 – Grey to Cheetham – Oct. 31,1914 – ٨٣
F.O. 407/183 No. 237 – Cheetham to Grey – Nov. 1,1914 – ٨٤

على أن حسين رشدى باشا والنظار أبلغوا شيتهام اقتناعهم تعميمهم على عدم الاستمرار فى مناصبهم اذا اعلنت الحرب مع تركيا معللين ذلك بأنهم قد وصلتهم معلومات أن الخديو عباس قد أرسل ارهابيين لاغتيال الامير حسين كامل ورئيس النظار وكان من رأى شيتهام أنه فى ظل هذه الظروف لا يمكن الاعتماد لا على النظار الحاليين ولا حتى على امكان تشكيل نظارة جديدة ، وذكر أنه يحاول اقناعهم بتغيير وجهات نظرهم ، وأنه يرى ارجاء هذا الموقف تأجيل اعلان الاحكام العرفية ، على أن يصدر القائد العام تصريحا يعلن فيه أنه بالرغم من أن الموقف القائم يتطلب سيطرة عسكرية الا أن الحكومة البريطانية ليس لديها النية للتدخل فى أعمال النظارة المصرية أو بوجه عام فى أعمال أى مؤسسة قائمة فعلا ، وان كان المستشارون يعتقدون أن الادارة الداخلية يمكن أن تتم بواسطة وكلاء النظارات وأن يتولى القائد العام توقيع أى تشريعات يراها ضرورية (٨٥)

وفى ٥ نوفمبر ١٩١٤ أبلغ شيتهام جراى أنه استطاع اقناع حسين رشدى باشا والنظار بالبقاء فى مناصبهم على أساس أن يصدر القائد العام اعلانا يعلن فيه قيام الحرب مع تركيا وأنه سيتولى المسئولية الكاملة فى الدفاع عن البلاد ويطلب من الاهالى عدم مساعدة العدو ، ثم يقيم حسين رشدى باشا بالرد بأن مجلس النظار سيكون مسئولا عن الادارة المدنية وقد جاء فى ذلك الرد " انه نظرا لغياب سمو الجناب الخديوى الذى نستمد منه سلطتنا أتشرف بابلاغكم بأننا سنستمر أنا وزملائى النظار فى ادارة أعمال نظاراتنا المدنية تجنبا للضرر الذى قد يحيق بالبلاد اذا تعطلت ادارتها المدنية " (٨٦)

٣ ـ مشكلة رفض الامير حسين كامل الحكم

وكما سبق القول كان التخطيط البريطانى لمواجهة الحكم فى مصر يدور ضمن ما يدور حول قبول الامير حسين كامل منصب الخديوية ، وقام شيتهام بتجهيز مسودة اعلان يتضمن بهذا المعنى يصدر فى حالة الحرب مع تركيا أرسلها الى وزارة الخارجية البريطانية فى ١٢ أكتوبر ١٩١٤ (٨٧) ووافق عليها جراى بعد تعديل كلمة اعلان لتكون بلاغ رسمى (٨٨) ثم أرسل اليه فى ٢٠ أكتوبر يبلغه بأن اللجنة قد جاءت لابلاغ الامير نبأ تعيينه فى منصب الخديوية فى حالة قيام تركيا بالحرب ضد بريطانيا (٨٩)

وحتى ذلك التاريخ لم يكن حسين كامل يدرى عن هذا العرض شيئا على أنه بعد مقابلتين سريتين بينه وبين شيتهام أرسل ذلك الاخير الى وزارة الخارجية البريطانية يبلغها أن الامير أبلغه أنه لا يستطيع قبول منصب الخديوية دون منح أو وعد بمنح مصر نفسها تحت السيادة البريطانية ، وذلك لمواجهة هياج وثورة الشعور الاسلامى فى أنحاء مصر نتيجة اندلاع الحرب ضد خليفة المسلمين (٩٠)

F.O. 407/183 No. 239 – Cheetham to Grey – Nov.3,1914 — ٨٥
F.O. 407/183 No. 244 – Cheetham to Grey – Nov.5,1914 — ٨٦
F.O. 407/183 No. 198 – Cheetham to Grey – Oct.13,1914 — ٨٧
F.O. 407/183 No. 276 – Grey to Cheetham – Oct.20,1914 — ٨٨
F.O. 407/183 No. 300 – Grey to Cheetham – Oct.30,1914 — ٨٩
F.O. 407/183 No. 235 – Grey to Cheetham – Nov. 1,1914 — ٩٠

وكان حسين رشدى باشا المعتمد قد تباحث فى نفس اليوم مع جراهام بصفة شخصية ثم مع شيتهام بصفة رسمية وبين أنه من الضرورى ارفاق اعلان الحرب مع تركيا باعلان آخر يضع حدا لتبعيتها واسع النطاق وأنه بدون ذلك لن يبقى فى منصبه معللا أنه يخشى الشعور الدينى الموجه لتركيا الذى سيخلق موقفا تعتذر لا يمكن السيطرة عليه بدون الوعد بزيادة حقوق الحكم الذاتى (٩٦) وقد وضح شيتهام أنه بالرغم من اتفاق رأى حسين رشدى باشا ومرأى الامير حسين كامل الا أن هذا الاتفاق لم يكن نتيجة تخطيط او اتفاق سبق بينهما ، وكان من رأيه أن البعثة كان متأثرا بحالة الخوف من الاخطار التى سيتعرضان لها فى حالة هزيمة بريطانيا من تركيا (٩٢)

وعندما أدى رفض الامير حسين كامل منصب الخديوية الى ارتباك فى التخطيط البريطانى مما اضطر جراى الى استشارة كتشنر فيما يجب عمله واعطاء شيتهام التلويح باتخاذ ما يراه مناسبا لمواجهة هذا المأزق (٩٣) ، وقام شيتهام بالتشاور مع القائد العام البريطانى والمستشارين فى دار المعتمد البريطانى واجمع رأيهم على ضرورة تأجيل اعلان الحماية وعدم اتخاذ تلك الخطوة الا اذا كانت ضرورية موضحين أن أغلبية هذا التأجيل أن سيعطى بريطانيا الوقت الكافى الذى يمكنها من اتخاذ الاجراءات التى يستلزمها اعلان الحماية وخاصة اذا أصبحت بريطانيا فى موقف أفضل مما هى عليه فى ذلك الوقت (٩٤)وكان من رأيهم اعلان الاحكام العرفية فورا .

وفى نفس اليوم (أول نوفمبر ١٩١٤) وافق جراى على تأجيل اعلان الحماية وطلب من شيتهام ابلاغ الجنرال ماكسويل الذى كان يلح على كتشنر حاليا ذلك التأجيل ، أن كتشنر قد وافق أيضا على ذلك التأجيل (٩٥) وكان من رأيه تأجيل اعلان الحماية حتى يتم قطع العلاقات مع تركيا وأنه لا يرى أى مبرر لتأجيل اعلان الاحكام العرفية (٩٦) ، ثم الحق ذلك ببرقية فى ٤ نوفمبر ١٩١٤ نصها " سيصدر باكر غدا اعلان يعلن فيه أنه نظرا للاعمال العدائية التى قامت بها القوات التركية تحت قيادة ضباط المان فقد نشأت الحرب مع تركيا " وأبلغه أنه لن يعلن الحماية حتى يصله منه ما يدل على انها اجراء لا بد منه (٩٧)

وهكذا كان لرفض الامير حسين كامل قبول منصب الخديوية وتشديد القائمقام الخديوى بضرورة الاستمرار فى منصبه الا بشروط خاصة أهمها منح مصر الحكم الذاتى أثره فى ارتباك التخطيط البريطانى نحو فرض الحماية وبدأ التفكير يتطور نحو التخلص من هذه المشاكل باعلان ضم مصر .

فكرة ضم مصر الى الامبراطورية البريطانية

وليس مجديا ما سبق أن التفكير فى ضم مصر الى الامبراطورية البريطانية

F.O. 403/183 No. 233 - Cheetham to Grey - Oct.30,1914 — ٩١
F.O. 407/183 No. 235 - Cheetham to Grey - Nov. 1,1914 — ٩٢
F.O. 407/183 No. 311 - Grey to Cheetham - Nov. 1,1914 — ٩٣
F.O. 407/183 No. 237 - Cheetham to Grey - Nov. 1,1914 — ٩٤
F.O. 407/183 No. 313 - Grey to Cheetham - Nov. 1,1914 — ٩٥
F.O. 407/183 No. 314 - Grey to Cheetham - Nov. 1,1914 — ٩٦
F.O. 407/183 No. 323 - Grey to Cheetham - Nov. 4,1914 — ٩٧
also to Bordeaux No. 877 - Petrograd No. 978 and Tokyo No. 184

كان ولبد تلك الفترة أو أنه لم يكن لها من قبل أنصارا من الساسة البريطانيين او لم يسبق اثارتها عالميا أو داخل بريطانيا نفسها سواء على المستوى الرسمى فى صورة مناقشات أو مراسلات متبادلة داخل الاجهزة المختصة فى بريطانيا أو على المستوى الجماهيرى فى صورة اشاعات داخلية أو خارجية قد تكون مغرضة أو قد يكون لها ظل من الحقيقة ، الا أنها كانت تقابل دائما بالنفى والتكذيب بسرعة واضحة من وزارة الخارجية البريطانية التى كانت كما سبق القول تخشى فى جميع تصرفاتها اثارة الرأى العام المصرى أو اثارة امتياه الدولة العثمانية أو قلق الدول الاوربية وخوفها على ما لها من امتيازات فى مصر .

ومن أمثلة تلك الاشاعات ما انتشر داخل مصر عام ١٩٠٨ عندما أعلنت النمسا ضم الولايتين العثمانيتين " البوسنة والهرسك " اللتان كانت النمسا تحتلهما منذ عام ١٨٧٨ ، فقد سرت الاشاعات وانتشر أن بريطانيا تنوى اتباع نفس النهج بالنسبة لضم الولاية العثمانية مصر التى تحتلها منذ عام ١٨٨٢ ولما كانت هذه الاشاعة تؤدى الى اثارة الرأى العام المصرى الذى كان قد وصل الى قمة عدائه للاحتلال البريطانى فى ذلك العام تحت تأثير صحافة الحزب الوطنى وخطب زعمائه فقد بادر السير الدن جورست الى التصريح بأنه " لا توجد هناك نوايا لضم مصر " وأرسل صورة ذلك التصريح الى لندن حيث وافقت عليه وزارة الخارجية البريطانية (٩٨)

ومن أمثلة تلك الاشاعات ما انتشر عالميا عام ١٩١١ عندما تناقلت صحف المانيا والنمسا نبأ ظهر فى صحيفة " Neue Forera Presae " الصادرة فى فيينا صباح يوم ١٨ أكتوبر ١٩١١ جاء فيه أنه وردت اليها برقية من لندن فى منتصف الليلة السابقة بأن حكومة بريطانيا قررت اعلان ضم مصر يوم الاثنين التالى ، وأخذت الصحف الالمانية والنمساوية الاخرى تعيد نشر النبأ دون تعليق " (٩٩)

ولما كان هذا النبأ سيؤدى الى اثارة استياء تركيا وهياج الرأى العام المصرى فقد سارعت الحكومة البريطانية الى ارسال برقية الى ممثلها فى القسطنطينية جاء فيها " بدأت اشاعة فى برلين وفيينا مفادها أن الحكومة البريطانية تعتزم ضم مصر ، وقد كذبنا هذه الاشاعة فى صحفنا هنا ، ولكن فى حالة عدم نشر ذلك التكذيب فى القسطنطينية ، فلك حرية التصرف ليعرف الجميع أن هذه القصة لا أساس لها من الصحة " (١٠٠)

وبالرغم من هذا النفى والتكذيب المتكررين لانباء نوايا بريطانيا ضم مصر الى ممتلكاتها الا أن هذا لم يمنع من وجود نوايا لدى بعض الساسة البارزين فى بريطانيا أو لدى رجال السلطة البريطانية فى القاهرة ، ومحاولات دارت حولها عدة مناقشات ومراسلات تعود الى ضم مصر الفعلى عام ١٩١٤ فى

---

٩٨ — Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt and the Sudan — PLXX No. 107 — Oct.23,1908

٩٩ — F.O. 407/178 No. 165 — Cartwright to Grey — Vienna Oct. 19,1911

١٠٠ — F.O 407/178 No. 399 — Grey to Lowther — Oct. 19,1911

ونستون تشرشل فكرة ضم مصر الى الامبراطورية وكان الزعيم الاساسى للحملة التى بادت وخاصة خلال الصراع الذى نشب فى الوزارة البريطانية عام ١٩٢١ عند مناقشة مقترحات لجنة ملنر التى حث فيها حكومته على الاسراع فى عقد معاهدة مع الحكومة المصرية تقر لمصر استقلالها وتضمن لبريطانيا مصالحها الجوهرية فى مصر . فان ما قاله تشرشل للفريد سكاون بلنت عام ١٩١٠ " أرجو ألا تذهب بى اذا قلت بضم مصر" (١٠١) وكان مما قاله عند مناقشة مقترحات لجنة ملنر " أنا غير مستعد للجلوس هنا بينكم وأخرس وأنا أرى شعب مصر يتجه الى خسارة ذلك الصوح الرائع للادارة البريطانية " (١٠٢)

وكان كتشنر من الزعماء البارزين الساعين الى التوسع فى السيطرة البريطانية على أملاك الدولة العثمانية ، وكان يرى الغاء سيادة تلك الدولة على مصر وأن تعلن الحكومة البريطانية ضم مصر الى أملاكها ، وقد بحثت فعلا فكرة ضم مصر داخل وزارة الخارجية البريطانية من حيث المبدأ فقط ، الا أن اللورد ادوارد جراى كان يرى الابقاء على السياسة البريطانية فى مصر على ما هى عليه فقد كان يقدر بعكس كتشنر أثر هذا الاجراء على المسلمين فى العالم وعلى موقف الدول صاحبة الامتيازات فى عهد مصر ، فضلا عن أن الضم كان سيسىء الى علاقة بريطانيا بتركيا فى وقت كانت هى تسعى فيه الى كسب ودها ، كما حذر الايرل اوف كرومر — الذى كان البريطانيون يعتبرونه أكثر ساستهم خبرة بشئون مصر — كتشنر فى رسالة بعث بها اليه فى ٣٠ يوليو ١٩١٣ من خطورة ضم مصر للامبراطورية البريطانية

ولما كان كتشنر يدافع عن وجهة نظره بأن الامتيازات الاجنبية فى مصر هى التى تعرقل عمل بريطانيا فى ذلك البلد ، فقد كتب اليه كرومر يوضح له أن مسألة الضم لن تحل مشكلة تلك الامتيازات فضلا عن أن الدول الاجنبية لا يمكن أن تسلم طواعية بالتنازل عن حقوقها ، وأن فكرة استبدال صندوق الدين بمجلس استشارى — التى طالب بها كتشنر — لن تجد ترحيبا لا فى انجلترا ولا فى خارجها لان العوائق عليها أنما تعلى وضع السلطتين المالية والتشريعية فى يد كتشنر (١٠٣)

ولم تمهل الحوادث كتشنر لوضع نواياه موضع التنفيذ ، فقد غادر مصر الى انجلترا فى صيف عام ١٩١٤ لقضاء اجازته وبحث وجهات نظره المذكورة مع الحكومة البريطانية ، واذا بالحرب العالمية الاولى تعلن فى ٢٨ يوليو ١٩١٤ ، وبالرغم من عدم عودته الى القاهرة وتعيينه وزيرا للحربية البريطانية الا أنه كان له دورا كبيرا فى عدة موضوعات تتعلق بمصر ، فقد كان جراى يستشيره فى شتى الموضوعات المتعلقة بمصر (١٠٤) ، وخاصة فيما يتعلق باثارة الشعور الاسلامى عند اعلان الحرب ضد خليفة المسلمين والاخطار التى يحتمل أن يتعرض لها القائمام الخديوى والامير حسين كامل اذا انهزمت بريطانيا فى الحرب ، وموضوع فصل مصر عن تركيا والتعويض الذى يجب دفعه لمصر مقابل ذلك الفصل (١٠٥) بموضوع عزل الخديو عباس الثانى وموضوع تأجيل اعلان الحماية نتيجة لرفض الامير حسين كامل منصب الخديوية (١٠٦) وأخيرا ذلك القرار العاجل الذى أصدرته وزارة الخارجية البريطانية فى ١٢ نوفمبر ١٩١٤ بضم مصر الى الممتلكات البريطانية

---

١٠١ — Blunt , W.S. : My Diaries Vol II - London 1919 - P.337 Entry for Oct. 14,1910

١٠٢ — Churchill to Curzon - June 13,1921 - Quoted in Lord Beaverbrook ; " The Decline and Fall of Lloyd George " London 1963 P.42

١٠٣ — Magnus , Philip : Kitchener - Portrait of an Imperialist P. 273

١٠٤ — F.O. 407/183 No. 235 - Cheetham to Grey - Nov. 1,1914

١٠٥ — F.O. 407/183 No. 237 - Cheetham to Grey - Nov. 1,1914

١٠٦ — F.O. 407/183 Nos 311 and 313 Grey to cheetham - Nov.1,1914

قرار بريطانيا المفاجئ بضم مصر

في ١٢ نوفمبر ١٩١٤ ، وبعد تبادل عدة مراسلات بين وزارة الخارجية البريطانية ودار المعتمد البريطاني في القاهرة — كما سبق أن ذكرنا — لفترة استمرت أكثر من ثلاثة أشهر عن اجراءات لفرض الحماية ، وبعد أن أنفقت السلطات البريطانية في القاهرة مع الخديوي وكانت على وشك أن تقنع الامير حسين كامل ، فوجئت طاقم السلطات دون سابق انذار ببرقية من وزارة الخارجية البريطانية تعلن فيها أنها ترى أن أكثر الخطوات أثرا هي اعلان ضم مصر ، بذلك يمكن التخلص من المشاكل المتعلقة بنظام توارث عرش الخديوية و وبضم المصريون لغيرا الرعوية البريطانية ، وحدد يوم ١٩ نوفمبر ١٩١٤ كتوقيت مناسب لذلك الاعلان حيث تكون القوات البريطانية قد وصلت الى مصر من الهند .

وكان واضحا من البرقية المذكورة أن الحكومة البريطانية بالرغم من قرارها المذكور الا أنها كانت لا تزال تخشى اثارة الرأي العام المصري ، فقد خلت من تعليمات أن يعين وجهة نظره هو والقائد العام للقوات البريطانية في مصر عن تأخير ذلك القرار على الموقف الداخلي المصري قبل اصداره (١٠٧)

وقد كان لهذا القرار المفاجئ وما اتخذ بعده من اجراءات تنفيذية أثره على كل من حلفاء بريطانيا — فرنسا وروسيا — وعلى السلطات البريطانية في القاهرة وان اختلفت النتائج كما توضحها الوثائق البريطانية .

١ — أثر قرار الضم على كل من فرنسا وروسيا

في يوم ١٢ نوفمبر ١٩١٤ أرسل جراي الى كل من السير بيرتي سفير بريطانيا في باريس والى السير بوكانان سفيرها في سان بطرسبرج برقية متطابقة في نصوصها فيما عدا حاشية سفيرة أضيفت في النهاية على البرقية المرسلة الى فرنسا وطلب من كل منهما ابلاغ وزير خارجية الدولة التي يتصل بها بمضمون تلك البرقية التي يمكن تلخيص أهم ما جاء بها في :

"أ" — وصلت معلومات الى الحكومة البريطانية أن الخديو سيضع نفسه على رأس حملة ضد مصر ، وهذا سيؤدي الى ارتباك الموقف ويجعل الكثير من الاعيان المصريين في حالة خوف وقلق .

"ب" — وجدت الحكومة البريطانية أن الشخصيات المصرية البارزة التي يمكنها القيام بالحكم في ظل الحماية جبناء ومترددين ، هذا علاوة على أنه اتضح أن الامير الذي كانت تأمل في أن يتولى منصب الخديوية غير مهتم تماما الى تولي هذا المنصب .

"جـ" — تحويل المصريين من رعايا دولة اسلامية كبرى هي الدولة العثمانية الى رعايا دولة صغيرة نسبيا هي بريطانيا سيجعل المسلمين في باقي أجزاء العالم الاسلامي يشعرون بأن بريطانيا قد وضعت المصريين في مستوى أدنى شأنا من المستوى الذي كانوا عليه تحت السيادة التركية .

"د" — لاجل تعزيز الموقف الداخلي رأت الحكومة البريطانية أنه من الضروري منح المصريين حقوق رعايا بريطانيا الكاملة وهذا لا يمكن أن يتم الا بضم مصر الى الامبراطورية .

"هـ" — لن تقترح الحكومة البريطانية الغاء المحاكم المختلطة أو الامتيازات الاجنبية حتى يتم انشاء نظام قضائي صحيح يمكن أن يضع الاجانب في مصر جميع الضمانات اللازمة

---

١٠٧ — F.O. 407/183 No.344 — Grey to Cheetham — Nov. 13, 1914

أما الحاشية التي ألحقت بالبرقية الموجهة الى باريس فقد "ذكرت " ان الاعتبارات الاجنبية والمحاكم المختلطة ستكون موضوع مناقشة في المستقبل مع الحكومة الفرنسية ، وأن بريطانيا سوف تقدم في مراكش تنازلات مثل تلك التي يتم اتخاذها في مصر (١٠٨)

ولكن قبل وصول رد سفيري بريطانيا في باريس أو سان بطرسبرج على قرار الضم المذكور كانت بريطانيا قد أعادت النظر ووجدت أن اعلان الحماية يناسب أكثر من الضم لضمان سلامة الموقف الداخلي الذي اعتبرته أهم هدف لها في ذلك الوقت ، ولا شك في أنه كان لرأي السلطات البريطانية في مصر أثره البالغ في عدول بريطانيا عن ذلك القرار الموضوع كما سيتضح فيما بعد

أما رد سفير بريطانيا في باريس فكان يحمل في معناه رفض الوزارة الفرنسية التشهير باللوم والعتاب والانتقاد مع التحفظ ، فقد جاء فيه أن الوزارة الفرنسية ترى أن ذلك الضم سيعطي فرصة للقول بأن انجلترا قد بدأت العمل على تحقيق المكاسب التي حققتها من الحرب ، وسيظهر أمام الشعب الفرنسي أن فرنسا قد استخدمت كمخلب قط لانجلترا وستستخدم الالمان من هذا الموضوع المادة الكافية لالحاق الاذى بانجلترا . وطلب من انجلترا أن تراعي حالة الشعب الفرنسي النفسية الذي سيكون غير مصدق بالنسبة له صدمة نفسية خاصة بعد أن ضمت انجلترا منطقة قبرص ثم قامت باحتلال منطقة الشيخ سعيد (١٠٩) ثم تساءل وزير خارجية فرنسا عما اذا كان في امكان الحكومة البريطانية تنصيب خديوي آخر في مصر واعلان الحماية بدلا من الضم وبالرغم من ذلك اذا وجدت الحكومة البريطانية أن الضم لا غنى عنه فانه يقترح أن يكون هناك تبادل مذكرات بين الحكومتين البريطانية والفرنسية حتى يعرف الرأي العام الفرنسي أنه كان هناك اتفاق بين الحكومتين .

وفيما يتعلق بمراكش أكد وزير خارجية فرنسا أن فرنسا لا ترغب في ضمها في ذلك الوقت وأنه يفضل تأجيل مثل هذه المسائل حتى نهاية الحرب . وكان رد سفير بريطانيا في باريس على وزير خارجية فرنسا بأن بريطانيا لم تضع أبدا أن لفرنسا مطالب حقيقية في منطقة الشيخ سعيد وأنها كانت تنظر اليها كقطعة من أملاك تركيا وعاملتها على هذا الاساس ، وأن الحكومة الفرنسية قد حولت الحماية على مدغشقر الى ضم دون تبادل وجهات النظر مع بريطانيا (١١٠)

أما فيما يتعلق بموقف روسيا فلم تشر الوثائق الى ما جاء في رد سفير بريطانيا في سان بطرسبرج على برقية الضم المذكورة ولكن جاء في رد سفير بريطانيا في باريس أن وزير خارجية فرنسا أبلغه أن السفير سازانوف بعث بيده طويا يعرفه اتجاه بريطانيا بضم مصر لان ذلك سيحدث "صدمة " تمنعه من تسوية مشكلة المضايق (١١١)

وعموما ففي ٢١ ديسمبر ١٩١٤ أرسل جراي الى بوكانان يبلغه أن بريطانيا لا تنوي اجراء أي تغيير في الوضع السياسي الدولي لمصر أكثر مما هو مطلوب لتجنب

---

١٠٨ — F.O. 407/183 No. 982 - Grey to Sir F.Bertie and No. 1038 to Sir G.Buchanan and No. 350 to Mr. Cheetham Nov. 17,1914

١٠٩ — تم منطقة الشيخ سعيد عند باب المندب وكان سلطانها الشيخ سعيد قد تنازل عنها لفرنسا الا أن تركيا قامت باحتلالها ثم استولت عليها انجلترا عام ١٩١٤

١١٠ — F.O. 407/183 No. 491 - Sir F.Bertie to Grey sent Nov .19, 1914 - Rec. Nov. 20,1914

١١١ — Ibid

الاضطرابات الداخلية وأن أي تغيير الطبيعي يمكن تجنبه تأجيله حتى تتم تسويته في نهاية الحرب مع شروط الصلح ، وأنه نظرا لان السلطات البريطانية في مصر ترى أن اعلان الحماية سيكون كافيا لتكييف المصالح البريطانية لذا فان بريطانيا لن تتحمس لاحداث الغم الا عند اللزوم اذا حدثت تطورات معادية في العراق الداخلي (١١٢)

من هنا نرى أن عدول انجلترا عن قرار الغم والعودة الى فرض الحماية لم يكن بسبب معارضة فرنسا او بوادر روسيا وانما بسبب خشيتها من اضطراب الامن الداخلي في مصر الذي اعتبرته هدفها الاساس ، هذا بالاضافة الى عوامل أخرى أوضحتها السلطات البريطانية في مصر كما سنوضحه في جهته

٢ـ تأثير قرار الغم على السلطات البريطانية في مصر

ان

تعتبر شهيتها قرار الغم قد اتخذ فعلاً دون دراسة لحقيقة المركز الداخلي في مصر ولا للمشاكل التي ستتعرض لها بريطانيا في داخل البلاد ، ولا لنوعية الحكم الذي سيتبع ، لذا كان رده الفوري وقبل أن يناقش ذلك القرار مع القائد العام للقوات البريطانية في مصر أو مع مستشاريه من موظفي الوكالة البريطانية أو مستشاري المالية والداخلية ، على شكل تساؤل عن شكل الحكومة التي ستتولى الحكم بعد ذلك الغم وهل سيتضمن الغم الغاء حاكم عام بريطاني محل مجلس الحكم القائمة وتشكيل في مصر والتي يطلبها الخديو والنظارة المصرية وأوضح لوزير الخارجية البريطانية أن ذلك القرار يتطلب دراسة دقيقة للموضوعات المطلوبة (١١٣)

الا أن جراي لم يعط له الفرصة الكافية للدراسة بل أرسل له أنه يجب على الحكومة المصرية أن تستمر في عملها بواسطة النظار المصريين على أن تعمل تحت سلطة ممثل ملك بريطانيا ، وأنه يجب عليه أن يعلن على الرأي العام المصري عند اعلان الغم ما كان سيطلبه منه عند اعلان الحماية من حيث طبع المصريين اضافيات الحكم الذاتي (١١٤) ، ثم ألحق ذلك القرار بقرار الغم الصادر من مجلس بلاط ملك بريطانيا والذي جاء فيه ما طلبه أن بريطانيا كانت تعمل مصر من أجل المحافظة على أمن الحدود المصرية وتنظيم عمل الحكومة المصرية وأنه بسبب نشوب الحرب بين ملك بريطانيا وسلطان تركيا أصبح من الضروري حماية المصالح المصرية والحفاظ على سلامة عمل الحكومة المصرية الغاء سيادة تركيا على مصر وأنه نظرا لاعتبارا من ١٧ نوفمبر ١٩١٤ تم مصر التي أصبحت من ذلك التاريخ جزءا من امبراطورية جلالة ملك بريطانيا (١١٥)

ثم أخذت البرقيات تتوالى في نفس اليوم موضحة الاجراءات التي اتبعتها أو ستتبعها بريطانيا بعد الغم منها :

١ ـ أن يكون نشر اعلان الغم في مصر في نفس الوقت الذي ينشر فيه في لندن وأن يتضمن التأكيد على وضوح سلطات الادارة الداخلية والنظارة المصرية والمحافظة على سياسة بريطانيا المتعلقة بالعمرة الدينية والاصلاح الداخلي وأنه سيكون للمصريين بعد ذلك التاريخ الحقوق التي يتمتع بها رعايا بريطانيا ، وكان جراي يعتقد أن هذا البلاغ سيكون له وقع طيب على الرأي العام الاسلامي الخارجي (١١٦)

F.O. 407/183 No. 1075 – Sir Edward Grey to Sir G. Buchanan Nov. 21, 1914 — ١١٢

F.O. 407/183 No. 266 – Che tham to Grey – Nov. 14, 1914 — ١١٣

F.O. 407/183 No. 344 – Grey to Cheetham – Nov. 15, 1914 — ١١٤

F.O. 407/183 No. 353 – Grey to Cheetham – Nov. 17, 1914 — ١١٥

F.O. 407/183 No. 358 – Grey to Cheetham – Nov. 17, 1914 — ١١٦

٢ — أن يشير سيتهام بالاضافة الى ما يوضح فيه أنه نظرا لانضمام الخديو عباس حلمى باشا الى أعداء طلبت بريطانيا فقد أصبح غير جدير بشغل منصب الخديوية ، لذا تم خلعه بناء على أمر من الحكومة البريطانية ، على أن يتولى أعماله ويتحمل مسئولياته فى المستقبل حاكم عام بريطانى نائبا عن السلطان سيتم اختياره فيما بعد لشغل هذا المنصب " (١١٧)

"إن السلطات البريطانية بالقاهرة نظرت الى أثر النبأ على الموقف الداخلى بنظرة حذرة وكانت تحاول ما أمكنها عدم اثارة الرأى العام المصرى كما كانت تحاول ارضاء القائمقام الخديوى والنظار والامير حسين كامل وكانت تشعر أن العنف واللجأة فى اصدار ذلك القرار ستكون له عواقب وخيمة ، ولذلك اجتمع سيتهام مع القائد العام للقوات البريطانية ومستشارى الداخلية والمالية وبعد مداولتهم لقرار النبأ أرسلوا الرد جوابى بمذكرته عما ملخصه :

١ — ان النظار المصريين قد قبلوا فعلا مسئولية الادارة المدنية التى أصبحت تتم بطريقة مرضية بالرغم من اعلان الحرب مع تركيا ومن اعلان الاحكام العرفية وعن طريقهم أمكن السيطرة على العناصر الدينية بقدر بسيطة ، وحتى رجال الحزب الوطنى صاروا لا يعارضون نظام الحكم القائم وأصبحوا يميلون الى الهدوء

٢ — تحويل اعلان القائد العام مقابلة ودية وخاصة الاشارة التى ذكرت فيه عن حفظ الحقوق التى اكتسبها محمد على والتعهد أيد بالنظر الى شعور المسلمين المصريين نحو الخليفة ذاته لن يطلب منهم المعاونة فى الحرب ،

٣ — ان الموقف الداخلى فى تحسن مستمر خاصة بعد تحرير المزارعين المصريين بالطمأنينة بعد أن تمكنوا من تصريف محصول قطنهم ، وليس أدل على ذلك التحسن من اقبالهم شجب العمليات التركية ،

٤ — اصر القائمقام الخديوى والنظار على نفس النهج الذى كانوا يتبعونه منذ بداية الحرب وهم على استعداد للاستيلاء فى ظل الامبراطورية البريطانية دون زوال " الشخصية المصرية " ، وكان واضحا من المقترحات التى قدموها رغبتهم فى الحماية

٥ — هناك أدلة واضحة أن الامير حسين كامل يستعد للمواظبة ولكنه يرغب فى لقب سلطان وعلم مفصل وعملة مفضلة وكلها مطالب اذا ما أجيبت لا يمكن اعتبارها تمثل أى تغيير ذو أثر فى مركز الخديوية

٦ — سيؤدى النبأ الكبير الى بلبلة وعدم استقرار ، وسينظر اليه النظار والرأى العام نوع من التحارب مع الموقف الذى اختير حتى ذلك الوقت " الحمايـــة " كما سيؤدى الى العديد من المشاكل أمام بريطانيا منها :

" أ " — توقع استقالة النظار ، وهذا سيجعل السلطات البريطانية فى القاهرة مضطرة الى تولى أعمال تلك النظارة والادارة المحتفظة تحت سيطرة القائد العام ولن يتمكنوا من تنفيذ ذلك بنجاح الا اذا كان الموقف الحربى فى ميادين القتال فى صالح بريطانيا ،

" ب " — يجب اتخاذ اجراءات وقائية عديدة نظرا لانه من المتوقع تحول رجال الحزب الوطنى وغيرهم من المتطرفين الى العمل العدائى ، على أن أخطر مساعب الحكم بدون النظار المصريين هى تلك التى ستنتج من انقطاع الاتصال بالعناصر الدينية التى لا يمكن معرفة ماذا ستفعل فى المستقبل

" جـ " — سيؤدى النبأ الى استبدال الموظفين المصريين بآخرين بريطانيين وسيؤدى هذا بدوره الى نشأة طبقة ساخطة ناقمة ذات نفوذ قوى

F.O. 407/163 No. 355 — Grey to Cheetham — Nov. 17, 1914

وختم شيتهام برقيته الى جراي بقوله أنه والقائد العام يستشاروه يجمعون على أن الغم سيتبع ضغط واستياء عام ومن المحتمل أن ينشأ عن موقف عدائي يجعل من الصعب حكم البلاد ، هذا فضلا عن أن القطار والرأي العام المصري المثقف مصممون على بقاء " الشخصية المصرية " التي يمكن للحماية أن تحققها لهم بينما الغم سيؤجل ذلك الى أجل غير مسمى ، وعلى ذلك فان رأيهم بطبيعة الحال أن يكون الحكم عن طريق سلطان مصري مع الاحتفاظ بالموسسات الحكومية القائمة كما هي ، واذا تبين فيما بعد أن الحماية غير مرضية يمكن اللجوء الى سياسة الغم (١١٨)

وبالرغم من أن جراي قد اقتنع تماما بما جاء في رد شيتهام بدليل أنه عرضه في الحال كما يتضح من اللحظة التي يراها مناسبة (١١٩) ، الا أن شيتهام أرسل له خطابا شخصيا آخر نبه فيه لتعقيد عدد الوثائق التي تتطلب الغم موضحا أن الوثائق التي تصدر من الخارجية البريطانية لها قيمة أكبر من تلك التي تصدر من دار المعتمد البريطاني في القاهرة ثم ذكر له أن أفضل الطرق لجعل قراراته مؤثرة مع المحافظة على احترامها هي التي اضطرته الى اثارة عدة تساؤلات عما جاء في قرار الغم منها :

١ ـ مشكلة الامتيازات الاجنبية وانقضاء الاجلين

"أ" ـ في اجراءات المحاكم المختلطة هناك تفرقة بين ما هو أجنبي "Britannic" وأهلي "Indigena" ، وفي حالة الغم سيبقى المصريون أهالي بينما يتحول العثمانيون الى أجانب ، أما رعايا بريطانيا الذين يصبحوا أجانب وفي نفس الوقت لا يمكن اعتبارهم أهالي

"ب" ـ أحكام المحاكم القنصلية مبنية على أمر عثماني سقط حق اللجوء اليه بزوال السيادة العثمانية ، ولم يوضح قرار الغم هل لي الدولة اعادة اصداره بأمر وزاري بريطاني أو بقرار تصدره السلطات البريطانية في القاهرة

"ج" ـ تعطي الامتيازات الاجنبية لساكن الاجانب حرمة لا يمكن انتهاكها الا بحضور مندوبين من قنصليات المتهمين منهم ، ولم يوضح القرار هل يحتاج العاصل هنديين بريطانيين أم لا

ويخرج شيتهام من هذه التساؤلات بأن أفضل ما يمكن اتباعه لحلاقي هذه المشاكل هو اصدار تعليمات مؤقتة للابقاء على الوضع القائم والتقيد كما هو ،

٢ ـ موضوع تعيين حاكم عام بريطاني

تساءل شيتهام عن سلطة اصدار القوانين بعد عزل الخديوي والذي سيتبعه حتما من الناحية القانونية سقوط الوزارة ، موضحا أن السلطة التشريعية الوحيدة المختصة حتى وصول الحاكم العام البريطاني ستكون مجلس بلاط الملك ، ورغم مقالة لم يوضح قرار الغم طريقة التصرف فيها ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يرى أنه من الصعب الاستغناء عن خدمات النظار دون فصم عامل الاستقرار في الحياة الحكومية ، ولم يوضح القرار ما يتبع في هذه الحالة التي ستتطلب حتما اعادة تشكيل نظارة أخرى تتولى تصفية الاعمال الادارية .

F.O. 407/183 No. 274 – Cheetham to Grey – Nov. 18, 1914 — ١١٨
F.O. 407/183 No. 359 – Grey to Cheetham – Nov. 15, 1914 — ١١٩

٢ ـ موضوع الاعتماد على سلطات القائد العام في ظل الاحكام العرفية

لقد تجاهل الاعتماد على سلطات القائد العام في ظل الاحكام العرفية رغم أن التشريعات التي يصدر بها ذلك الاعتماد ليس لها صفة الاستمرار بل تتقيد بمصدر الغاء الاحكام العرفية ، ويؤدي أن خصوصه تدفعه الى ذكر أن كل من العمل العسكري وانعمل المدني يشمل رقابة المسئول عنه بالكامل وأنه يبدأ بالضغط الذي يمارسه نظام الحكم في مصر اذا قامت بريطانيا بالضغط بين أعمال القائد العام في ظل تفويضه العسكري الخاص وبين السلطات المدنية التي تطمح له في ظل الاحكام العرفية ، ويخرج تجاهلهم من هذا الى التساؤل الى أنه ومتشابه بين أن استمرار الادارة المدنية القائمة (١٢٠) بدون التدخل الكثير من الاحكام العرفية متقابل بالترحيب بوجه عام (١٢١)

وهكذا فقد عادت بريطانيا لمهاجمة الكثير وعادته الى محاولة تطبيق مخططها لقرار الحماية الذي كانت قد بدأته عند اعلان الحرب

العـــــودة الى قرار فرض الحمايـــــة على مصـــــر

بالرغم من أن قرار الحكومة البريطانية بالعودة الى فرض الحماية يمكن اعتباره قد تم طبقاً للوثائق البريطانية يوم ١٩ نوفمبر ١٩١٤ (١٢٢) ، الا أنها لم تستطع اعلان ذلك القرار الا في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، فقد حال دون ذلك الاعلان عدة مشاكل كان لا بد لها من حلها وخاصة ما يتعلق منها بالواجهة المصرية للحكم وقبول الرأي العام المصري لذلك الاعلان ، وللمذكرة التي قرروا ارسالها الى الامير حسين كامل لدعوته الى تولي منصب الخديوية ، تلك المذكرة التي يمكن اعتبار ما جاء بها دستور العمل خلال فترة الحماية .

لقد كان أهم ما جاء في هذه المذكرة أن تركيا قد دخلت الحرب ضد بريطانيا بأن ذلك يعرض مصر ومصالحها للخطر ، وأن بريطانيا رأت أنه من الافضل لها وضع البلاد تحت الحماية الرسمية ، وانها لذلك قد اختارت الامير حسين كامل ليتقبل منصب الخديوية ، وأن بريطانيا تقبل المسئولية الكاملة للدفاع عن الاراضي المواجهة تحت حكم سمو ضد أي عدوان مهما كان مصدره ، وبأن العلاقات الخارجية لدى الحكومة البريطانية أن يتم الاتصال بين الحكومة المصرية وممثلي الدول الاجنبية عن طريق ممثل جلالة ملك بريطانيا في مصر ، وأنها ستعيد النظر في نظام الامتيازات الاجنبية بعد انتهاء الحرب ، وعن الادارة الداخلية تعمل بريطانيا مع السلطات المصرية على ضمان ٣ حريات كاملة والمحافظة وتركيبة التعليم وزيادة كمية الموارد المائية في البلاد وعلى اقوال المحكومين في الحكم طبقاً لما تسمح به درجة استنارة الرأي العام المصري ، وأما يتعلق بشخص السلطان العثماني بصفته الدينية تدرك الحكومة البريطانية درجة التبجيل والمهابة التي يتمتع بها ، لذا فهي ستمتنع عن استخدام مصر كقاعدة للعمليات الحربية ضد تركيا (١٢٣)

والواقع أن خشيتهم من اثارة الرأي العام المصري ، ورغبتهم في تنفيذ كل ما يمكن تنفيذه ، من مطالب الامير حسين كامل وحسين رشدي باشا

F.O. 407/183 New Private – Cheetham to Grey – Nov.21,1914 — ١٢٠
F.O. 407/183 No. 359 – Grey to Cheetham – Nov.19,1914 — ١٢١
F.O. 407/183 No. 198 – Cheetham to Grey – Oct,12,1914 — ١٢٢

برغبتهم في ألا تصدر كلمة في ذلك الاعلان أو تلك المذكرة يمكن أن تتخذ ذريعة للمطالبة بالاستقلال أو بأي امتيازات معينة لا يتوين تقديمها لمصر ، الى داعتهم الى اجراء عدة تعديلات في هذه المذكرة والدخول في تفصيلات غير جوهرية أدت بهم الى تأجيل اعلان الحماية حتى يوم ١٨ ديسمبر ١٩١٤ كما سبق القول وكما توضحه الفقرات التالية .

١ ـ مسألة الجنسية المصرية

كانت بريطانيا وهي اعلان الحماية تتجاهل بأن المصريين شعب يمكن ان تكون له جنسية ، ويمكن أن نستدل على ذلك بما تم حينما أرسل تشتتر الى جراي مطالبا اياه بالموافقة على ان الجمعية العمومية الى مجلس شورى القوانين في بطء واحد أطلق عليه " الجمعية التشريعية " ، وقام جراي باستطلاع رأي كرومر الذي أرسل بدوره الى كتشنر يقول له " بالنسبة للتمثيل النيابي للمصريين فان أحكم عمل يقوم به هو تجاهل الأمر بأكمله ، فالتمثيل النيابي في مصر بالشكل الذي تعرفه تحسن أن ترى تجنبه بعيد عن الصفة ، وذلك لانه لا يمكن اعتبار المصريين شعب ولا يمكن التعويل بالتالي على أن يتصرفوا فيه تصرفا ، فهم خليط من عناصر شتى " (١٢٣)

لما بدأوا تغيير وضع مصر الدولي رأت السلطات البريطانية في القاهرة ضرورة الرأي العام المصري وخاصة الواجهة المصرية للحكم في ظل الحماية فطلبت أن يذكر في المذكرة التي ترسل للامير حسين كامل ما نصه " ان تحول مصر عن تركيا يختلف تماما " الجنسية المصرية " التي تؤكد حكومة جلالته لحكومة جلالته ضرورة تمتعها لجميع الرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون في مصر واعتبروا الاحتفاظ بهذه الجنسية دون تفرقة في الاصل أو الجنس ، وحكومة جلالته ستعتمد أن تضمن الحماية التي تنظمها هذه الجنسية " (١٢٤)

وكان من رأي جراي أن هذه الفقرة قد تفتح الباب للاشخاص الغير مرغوب فيهم للمطالبة بهذا الحق ، ولذا قام بتعديل فقرة المذكرة لتكون " وقد تؤكد الحكومة البريطانية لابلاغكم بأنه بعد اعلان الحماية البريطانية سيدال جميع المصريين أينما كانوا حماية جلالته " (١٢٥)

٢ ـ موضوع تشكيل الوزارة

كانت السلطات البريطانية في القاهرة على حق في الظن ـ تؤمن بأنها لن تستطيع حكم البلاد الا من خلال نظارة مصرية ، وكانت على حق في أن حسين رشدي باشا وأعضاء نظارته الثالثة لعبا في ذلك الوقت هم أفضل من يساندهم خلال محنتهم في الحرب ، ولذا خلصت من وراء الخارجية البريطانية العمل على ارضاله (١٢٦) وتأييد مطالبه لتدعيم بذلك استمراره في الحكم ، وتمكنت فعلا من اقناعه بذلك " تجنبا لاضرار التي قد تلحق بالقضية بالبلاد اذا دخلت ادارتها المدنية (١٢٧) على حد قول حسين رشدي باشا .

---

١٢٣ ـ ARthur , Hodges : Life of Lord Kitchener P. 331

١٢٤ ـ F.O. 407/183 No. 284 – Cheetham to grey – Nov. 23,1914

١٢٥ ـ F.O. 407/183 No. 369 – Grey to Cheetham – Nov. 25,1914

١٢٦ ـ F.O. 407/183 No.232 – Cheetham to Grey – Oct. 30,1914

١٢٧ ـ F.O. 407/183 No. 244 – Cheetham to Grey – Nov. 5,1914

على أنها بعد قبوله رأت انباط عمله هو بباقي أعضاء نظارته فيما يتعلق بطلب أي مزايا لمصر بالنهاية أن تغيير وضع مصر الدولي لا يمكن أن يتضمن أي شيء له صلة الصداقة مع الحكومة البريطانية (١٢٨)

ولما كانت مسألة تعيين وكيل النظار من أهم المشاكل التي واجهت السلطات البريطانية مع الخديو في الماضي فقد تقرر أن يبلغ الامير حسين كامل عند موافقته على تولي منصب الخديوية أن الحكومة البريطانية تنظر الى هذه المسألة باعتبارها مسألة من الضروري أخذ رأيها فيها وأن تكون وجهة نظرها هي الغالبة (١٢٩) ، ولم يعترض حسين كامل على هذا القرار بل أبدى استعداده أن يقدم موافقته للسلطات البريطانية كتابة اذا رغبوا في ذلك (١٣٠)

وفعلا تم تشكيلها بنصح الامير حسين كامل بقبول استمرار بقاء نظارة حسين رشدي باشا ، ولم تردد حسين كامل في المواقفة وان كان قد أبدى اعتراضه على محب باشا ناظر الاوقاف لسلوكه المسيء ولمشايعته للخديو عباس الثاني ولقبلت السلطات البريطانية اعتراضه ، بل لقد اقترح شيتهام تشكيل النظارة التي سيقدمها حسين رشدي باشا عندما يطلب منه حسين كامل تشكيلها ، وكان اقتراحه ينطوي في تعيين حسين رشدي باشا للرئاسة والمعارف ، واسماعيل سري باشا للاشغال العامة والحربية واحمد طلعت باشا للزراعة ويوسف وصفي باشا للمالية وعدلي يكن باشا للداخلية وعبد الخالق ثروت باشا للحقانية واسماعيل صدقي باشا للاوقاف .

الا أن وزارة الخارجية البريطانية اعترضت على تعيين عدلي يكن باشا في الداخلية موضحة أنه وصل الى علمها أن له ميول ونزعات تركية وتساءلت هل القائد العام البريطاني في مصر وممثلو الداخلية مرتاحين لهذا التعيين ؟ وطلبت أن يعين حسين رشدي باشا للرئاسة والداخلية تاركا التعليم الى عدلي يكن باشا (١٣١) ، وفعلا نظم شيتهام تشكيل النظارة كما أراد جراي (١٣٢)

أما فيما يتعلق بنظارة الخارجية التي تقرر الغاؤها ، فقد أبلغت وزارة الخارجية البريطانية ممثلها في القاهرة أنه قد تقرر تعيين السير هنري مكماهون مندوبا ساميا لها في مصر ، وأنه طلب من جميع الدول التي لها ممثلين في مصر ابلاغ هؤلاء الممثلين بعمولة الاتصالات الرسمية بالحكومة المصرية عن طريق المندوب السامي (١٣٣)

وكان حسين كامل وحسين رشدي قد أبديا رغبتهما في قيام سعد زغلول باشا للنظارة بقرر كسب تطلع معين من الرأي العام المصري الا أن شيتهام اعترض نظرا للمعارضة الحزبية العنيفة التي كان يتولاها سعد في الجمعية التشريعية ولعلاقته السابقة مع الخديو عباس الثاني في دور انعقادها الاخير (١٣٤) ، وكان رأي جراي قاطعا في هذا الموضوع اذ جاء فيه " أما عن سعد زغلول فنظرا لتأكيد لا يعين في أي نظارة (١٣٥)

F.O. 407/183 No. 283 - Cheetham to Grey - Nov. 23,1914 — ١٢٨
F.O. 407/183 No. 30 Urgent - Cheetham to Grey Dec. 2,1914 — ١٢٩
F.O. 407/183 No. 304 - Cheetham to Grey - Dec, 3,1914 — ١٣٠
F.O. 407/183 No. Private - Grey to Cheetham - Dec. 15,1914 — ١٣١
F.O. 407/183 No. 320 - Cheetham to Grey - Dec. 16,1914 — ١٣٢
F.O. 407/183 No. 426 - Grey to Cheetham - Dec. 17,1914 — ١٣٣
F.O. 407/183 No. 316 - Cheetham to Grey - Dec, 12,1914 — ١٣٤
F.O. 407/183 Private - Grey to Cheetham - Dec. 15,1914 — ١٣٥

٣ ـ مطالب حسين كامل

كان موضوع مواطئة حسين كامل لتولي السلطنة بدلا من الخديو عباس الثاني من أهم المشاكل التي واجهت السلطات البريطانية في القاهرة التي كانت تعتقد أنه هو الشخص الوحيد من أفراد أسرة محمد علي الذي يمكنها أن تثق في قدراته على معاونتها في حكم البلاد خلال فترة الحماية ، الا أن حسين كامل أبدى عندما عرض عليه الموضوع سكاسبة القبول ـ بمخاوفه من رد فعل الرأي العام المصري وطالب أن تعترف بريطانيا مصر وعندا بالحكم الذاتي حتى يمكنه القبول (١٢٦) على أنه بعد أن ظهر هدوء نسبي في موقف الرأي العام المصري بعد اعلان الاحكام العرفية واعلان قيام الحرب مع تركيا ـ أخذ معارضته تتلاشى تدريجيا (١٢٧)

ولكن تحوله تولي السلطنة بقي معلقا على بعض المطالب التي دارت حولها عدة مراسلات بين السلطات البريطانية في القاهرة التي كانت تقف دائما في صف تأييد مطالبه وبين وزارة الخارجية البريطانية التي كانت تتخوف من تقديم أية تنازلات له قد يتصور معها أنه يمكن أن يكون من الناحية العملية الحاكم المستقل لمصر(١٢٨) كما كانت ترى أن التأثير التصاعدي لجميع التنازلات التي يطلبها ستؤدي الى عزو بالسيادة البريطانية على البلاد (١٢٩) ، ولذلك كانت دائما تجري التعديل تلو الاخر على مسودة المذكرة التي كانت تنوي بمقتضاها تأييده بتولي السلطنة كتعديل جملة " العرش الخديوي " لتكون " الحكم الخديوي " وتعديل عبارة " الدفاع عن الاراضي التي تحت حكم سموكم " لتكون " الدفاع عن الاراضي التي هي تحت سموكم " وتعديل عبارة " المعتقدات الدينية لرعاياكم " لتكون " المعتقدات الدينية للرعايا المصريين " (١٤٠)

والواضح أنه لم يكن هناك أي مبرر لذلك الخوف ، لقد كان حسين كامل يدرك تماما أنهم كما عينوه فمن السهل عليهم خلعه (١٤١) ، كما أظن أنه ليس من الضياء للاعتقاد بأن بريطانيا لا ترغب في ادارة البلاد بالكامل ، وأن وجود أحد المسلمين على رأس الدولة سيقدم لها مساعدة فعالة ، ولذا يجب أن يكون له هيبته واعتباره ، وأنه يجب على بريطانيا أن تنظر اليه باعتباره أكثر من موظف رسمي كبير (١٤٢) ، ومن هنا كانت مطالبه تتسم بالشكلية أكثر منها بالموضوعية ، وسنذكر بإختصار أهمها في :

" أ " ـ لقب سلطان مصر والسودان

كانت من ضمن مطالبه الحصول على لقب سلطان مصر والسودان ، ولكن وزارة الخارجية البريطانية اعترضت في بادئ الامر بأن انشاء لقب جديد مثل لقب سلطان ، اجراء يمكن أن يفسد أيدي بريطانيا في مصر أكثر من اللازم (١٤٣)

---

١٢٦ ـ F.O. 407/183 No. 235 - Cheetham to Grey - Nov. 1,1914
١٢٧ ـ F.O. 407/183 No. 247 - Cheetham to Grey - Nov.10,1914
١٢٨ ـ F.O. 407/183 No. 369 - Grey to Cheetham - Nov.25,1914
١٢٩ ـ F.O. 407/183 No. 380 - Grey to Cheetham - Dec. 1,1914
١٤٠ ـ F.O. 407/183 No. 369 - Grey to Cheetham - Nov.25,1914
١٤١ ـ F.O. 407/183 No. 312 - Cheetham to Grey - Dec.11,1914
١٤٢ ـ F.O. 407/183 Private - Cheetham to Grey - Dec. 8,1914
١٤٣ ـ F.O. 407/183 No. 362 - Grey to Cheetham - Nov.21,1914

الا أن السلطات البريطانية كانت ترى أن هذا اللقب وان كان سيدوكيا لوكان تعبيرا الا أنه في مضمونه لا يحتوى على أي مزايا لمن يحمله كما أنه سيرضى الرأى العام المصرى (١٤٤) وأخيرا وافق جراى على أن تكتسب كلمة السودان من اللقب (١٤٥)

"ب" ـ لفظة التعظيم

كان من ضمن مطالبه أن يسبق لقبه لفظة تعظيم تختلف عن لفظة " عظمة " لتميز نفسه عن ذلك العدد الكبير من أقاربه والبالغ عددهم حوالى المائة من سلالة محمد على بالاضافة الى عدد كبير من العظام السابقين ومشايخ الاسلام في تركيا ، ووافق جراى على مطلبه بأن يسبق لقبه لفظة " عظمة " (١٤٦)

"جـ" ـ علم خاص لمصر وعملة مصرية مميزة .

كان من ضمن مطالبه أن يكون هناك علم خاص لمصر وأن تصك عملة مصرية مميزة (١٤٧) ، ولكن جراى اعترض مقتنعا بأنه ليس من الضرورى ذلك (١٤٨) بالرغم من أن السلطات البريطانية في القاهرة كان من رأيها أن هذا الموضوع مسبوق للمصريين ، فضلا عن أن الفصل بين تركيا ومصر سيكون كاملا عندما يختفى شعار سيادتها على مصر (١٤٩) الا أن جراى طلب تأجيل البحث في هذا الموضوع لحين وصول المندوب السامى الجديد الى مصر حيث يمكن مناقشته .

"د" ـ وراثة عرش السلطنة

وكان آخر ما أثير موضوع وراثة العرش ، ولم يكن هذا الموضوع قد اثير في أى من المراسلات السابقة ، وقد بدأها حسين كامل بارسال مذكرة الى شعبهام جاء فيها " انه علم أن الحكومة البريطانية تدعوه لتولى حق الوراثة في أسرة محمد على خلفا لنظام الوراثة ليجعل مركز خديوى مصر بلقب سلطان وأنه يقبل العرش" ثم قام بربط هذه المسألة بالناحية الدينية موضحا أنه لا يمكنه قبول مسئولية تحويل مصر الى دولة مسيحية بدون ارضاء الشعب الذى ينظر الى موضوع الوراثة باعتباره وضعا طبيعيا لا بد من اجرائه .

وكان اعتقاد جراى أن نظام الوراثة لن يثير بمستقبل بريطانيا في مصر لانه لا يتعدى كونه مجرد تعيين أمير (١٥٠) ، الا أن جراى الذى كان يخطط لما بعد الحماية كان يرى أن مسألة الوراثة لها أهمية كبرى لبريطانيا وتحتاج الى دراسة عميقة ، يذكر أنه هنالك فرق بين تأمين وراثة مستمرة للخديوية أو السلطنة في ظل الحماية البريطانية وبين انشاء مطلب وراثى دائم للسلطنة في مصر ، على أنه لارضاء حسين كامل تقرر أن يذكر في المذكرة التي توصل له أنه اختير لمنصب الخديوية بلقب سلطان باعتباره عضوا في العائلة الخديوية الاكثر كفاءة لشغل هذا المنصب ، وبالتالى يثبت مصر في ظل الحماية البريطانية أن نظام وراثة السلطنة سيبقى في العائلة الخديوية ، ومعروف أن نظام الوراثة الدقيق سيكون موضوعا للمفاوضة بين الامير والسير هنرى مكماهون عند وصوله الى مصر (١٥١)

F.O. 407/183 No. 283 – Cheetham to Grey – Nov. 23,1914 – ١٤٤
F.O. 407/183 No. 376 – Grey to Cheetham – Nov. 27,1914 – ١٤٥
F.O. 407/183 No. 420 – Grey to Cheetham – Dec. 13,1914 – ١٤٦
F.O. 407/183 No. 292 – Cheetham to Grey – Nov. 26,1914 – ١٤٧
F.O. 407/183 No. 367 – Grey to Cheetham – Nov. 27,1914 – ١٤٨
F.O. 407/183 No. 293 – Cheetham to Grey – Nov. 26,1914 – ١٤٩
F.O. 407/183 No. 306 – Cheetham to Grey – Dec. 8,1914 – ١٥٠
F.O. 407/183 No. 410 – Grey to Cheetham – Dec. 10,1914 – ١٥١

وبعد الوصول الى هذه النتيجة فيما يتعلق بموضوع البرقية أرسل جراى الى شيتهام موضحا له أن المذكرة التى سيرسل الى الامير حسين كامل قد وقعت بما فيه الكفاية ولا يوجد مبرر لاى تأخير فى اعلان الحماية لذلك فليست أخرى غير جوهرية (١٥٢) ، وقد رد عليه شيتهام أنه لا يوجد فعلا أى سبب آخر يدعو الى التأخير وأن اعلان الحماية سيتم اعلانه فى الساعة الثانية بعد ظهر يوم الجمعة ١٨ ديسمبر ١٩١٤ (١٥٣)

وهكذا وفى تمام الساعة الثانية بعد ظهر يوم الجمعة ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وضعت مصر رسميا تحت حماية بريطانيا وألغيت ١٠١ عاما من التبعية لاعلان ذلك الحدث مضمون فى ذلك اجراء تعود عليه الشعب المصرى لابلاغهم بالاحداث ذات الاهمية البالغة ، وان كان الاعلان قد بلغ لهم فى الصباح بحيث أن القطر المصرى كان على علم به قبل الاعلان الرسمى وتبعه فى اليوم التالى اعلان بخلع عباس حلمى باشا من منصب الخديوية وتعيين الامير حسين كامل ذلك المنصب بلقب سلطان مصر (١٥٤)

خاتمة

بالرغم من أنه كان من المعروف عالميا بدوليا بعد قيام الحرب العالمية الاولى أن بريطانيا ستدخل ثم مصر أو على الاقل فرض حمايتها عليها ، الا أنه كان واضحا من المراسلات المتبادلة بين سلطات بريطانيا فى القاهرة وزارة الخارجية البريطانية والتى استغرقت حوالى الاربعة أشهر أن تغيير وضع مصر القانونى كان أمرا طارئا لم يسبق لهم التخطيط له ، ووصلت بريطانيا بعد هذه الفترة من المداولات الى نتيجة هامة وهى أن فرض الحماية على مصر أفضل بكثير من محاولة ضمها الى امبراطوريتها

والواقع أن هذا التفضيل جاء بعد دراسة متأنية لاراء المؤيدين والمعارضين لما يمكن أن يكون عليه أثر ذلك القرار على مختلف القوى الموجودة فيه ولذا كان قرارا متسما بالمرونة والغموض فى التفسير يمكن أن يقبله جميع الاطراف باعتباره اجراءا موقتا تفرضه ظروف الحرب ، فهو يعطى المصريين الامل فى الحكم الذاتى اذا ما انتهت الحرب بانتصار الحلفاء وتعطى الدول الاوربية الامان والثقة على ما لها من امتيازات بمصالح فى مصر ، وتعفف رغبات سلطيها فى مصر الذين كانوا يروا أن كلا من الفهم أو الحماية يجعل مصر من الناحية القانونية جزءا من الامبراطورية ، الا أن ارتباط مصر بالحماية أخف من ارتباطها بالضم لانه يحافظ على الشخصية المصرية ويعفيها من الاعباء على واجبة مصرية للحكم يكون بواسطتها فقط أن رد فعل اسلامى محتمل وذلك سيقلل بدوره الى حد كبير مسئولياتها فى مصر خلال فترة الحرب على الاقل

ثم كان اعلان حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، ذلك الاعلان الذى كان خدمة لتغييرات سياسية واسعة المدى فى العلاقات المصرية البريطانية سواء من الناحية الفيدوعية أو الناحية الشكلية ، خارجة عن نطاق هذا البحث ولكن يهمنا منها ذكر أن تعيين الحاكم الجديد أصبح يتم بموجبة بريطانية بدلا من الفرمان العثمانى وتم استبدال لقب سمو الخديوى مصر والسودان بلقب عظمة سلطان مصر وأصبح وكيل وقنصل عام بريطانيا فى مصر عند ما سماها لها ، وتحول اسم الدائرة المصرية الى الوزارة المصرية وأصبح تعيين الوزراء مسألة من الضرورى أن يكون لبريطانيا فيها الرأى الاخير

---

١٥٢ — F.O. 407/183 No. 424 - Grey to Chectham - Dec. 15,1914
١٥٣ — F.O. 407/183 No. 320 - Chectham to Grey - Dec. 16,1914
١٥٤ — F.O. 407/183 No. 211 - Che thm to Grey - Dec. 21,1914

كما تأثر الغاء نظارة الخارجية المصرية وأن يكون اتصال وكلاء الدول الاجنبية بالحكومة المصرية من خلال المندوب السامي البريطاني أو نائبه . وبالرغم من أن هذا كان اجراء شكليا في حقيقته الا أنه أدى الى ردود فعل عميقة لدى المصريين الذين نظروا اليه كطعنة لاستقلالهم في الاستقلال وان كانوا لم يستطيعوا اتخاذ أي اجراء بشأنه حتى أعلنت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي ألغت فيه تلك الحماية واعترفت فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة فكان أن ألغت وزارة الخارجية المصرية تعبيرا عن الاعتراف بذلك الاستقلال وتلك السيادة .

مصـــــــــــر

بين اعلان الضم وقرب الحماية

على ضوء الوثائق البريطانية

١ ـ مقدمة

٢ ـ قياس بريطانيا للرأى العام المصرى والتيارات المؤثرة فيه

٣ ـ تخطيط بريطانيا لتغيير وضع مصر الدولى والمشاكل التى واجهت تلك الخطط

أولا ـ اعلان الاحكام العرفية

ثانيا ـ تصريح ٦ نوفمبر ١٩١٤

ثالثا ـ مشكلة انعقاد الجمعية التشريعية

رابعا ـ مشكلة العلاقات الخارجية المصرية

خامسا ـ مشكلة الامتيازات الاجنبية والقضاء الاجنبى

سادسا ـ مشكلة الواجهة المصرية للحكم فى مصر

"أ" ـ خلع الخديو عباس

"ب" ـ الابقاء على نظارة حسين رشدى باشا

"جـ" ـ مشكلة رفض الامير حسين كامل الحكم

٤ ـ فكرة ضم مصر الى الامبراطورية البريطانية

قرار بريطانيا المفاجئ بضم مصر

"أ" ـ أثر قرار الضم على كل من فرنسا وروسيا

"ب" ـ اثر قرار الضم على السلطات البريطانية فى مصر

٥ ـ العودة الى قرار قرب الحماية

"أ" ـ مسألة الجنسية المصرية

"ب" ـ موضوع تشكيل النظارة

"جـ" ـ مطالب حسين كامل

٦ ـ خاتمة

قائمة المراجع

أولا - وثائق غير منشورة

1. F. . 407/178 Oct. 1911
2. F.O. 407/180 Mar. Apr. July 1913
3. F.O. 407/183 Aug. Sept. Oct. Nov. Dec 1914
4. F.O. 407/183 June 1916
5. F.O. 407/183 May. July. Aug. 1917

ثانيا - وثائق منشورة

6. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt and the Sudan PLXX - 1908
7. الوثائق المصرية : عدد غير اعتيادى - نوفمبر ١٩١٤
8. الوثائق المصرية : أعداد نوفمبر - ديسمبر ١٩١٤

ثالثا - مراجع أجنبية

9. Arthur Hodges : Life of Lord Kitchener .
10. Beaverbrook , Lord : The Decline and Fall of Lloyd George.
11. Blunt , W.S. : My Diaries Vol II
12. Hurewitz , J.G. : Diplomacy in thr Near and Middle East Vol II
13. Magnus , Philip : Kitchener - Portrait of an Imperialist.
14. Wavel , Col. A.P. : The Palestine Campaigns - 3rd ed. 5th imp.

رابعا - مراجع عربية

د. جمال زكريا قاسم : موقف مصر من الحرب الطرابلسية - المجلة التاريخية ١٩٦٧